الجمهوريـــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جـــامعـــة ابن خلـــدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الـــماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

موسومـــة بـــ:

العلاقات الجزائرية الجنوية خلال العهد العثماني

(1520م-1830م)

إعداد الطالبـــة:

- عـــابد ميمونـــة

إشـــراف :

- د.دوبـــالي خديجـــة

الدكتور :.....حسنة كمـــال.....رئيســـا

الدكتورة: .....دوبالي خديجـــة.....مشرفا ومقررا

الدكتور:.....الزاهي.....مناقشـــا

الموسم الجامعي:

1438هـــ-1439هـــ/ 2017م/ 2018م

قائمة المختصرات باللغة العربية:

ص: صفحة

هـــ: هجري

م: ميلادي

ج: الجزء

ط: الطبعة

د ط: دون طبعة

دس: دون سنة

ع: العدد

تر: ترجمة

تع: تعليق

تح: تحقيق

تق: تقديم

قائمة المختصرات بالفرنسية

N: numéro

P: Page

Ibid: Le méme ouvrage

Op.Cit :L'ouvrage présedant.

R A: Revue Africain.

كلمـــة شكـــر

بداية، الشكر لله عز وجل أنه وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، فلك الحمد ربي كله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك أولا وآخرا، ثم الثناء على حبيبه المصطفى صلوات الله عليه ورضوانه.

الشكر الجزيل و الامتنان للأستاذة المشرفة "**دوبالي خديجة**" شكرا على كل التوجيهات التي كانت عونا لي وسندا لإتمام هذا العمل، لكي مني كل الاجلال والاحترام .

والشكر أيضا لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور حسنة كمال والدكتور الزاهي الذين تكبدوا عناء قراءة المذكرة.

ولا يفوتني بالمناسبة أن أحيي كل أساتذة قسم التاريخ الذين تتلمذنا على أيديهم.

كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل أمناء مكتبة العلوم الانسانية والاجتماعية الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة وحسن المعاملة.

مُقَدِّمَةٌ

مقدمـــــة:

بعدما أصبحت الجزائر إيالة عثمانية سنة 1520م، أسست لها أسطولا قويا تمكنت بفضله من فرض هيمنتها وسيطرتها ليس على غربي البحر الابيض المتوسط فقط، بل كله، و على هذا الأساس سارعت الكثير من دول ومماليك أوروبا وكذا دول الجوار من ربط علاقات دبلوماسية مع الجزائر قصد اجتناب غضبها وربحا لرضاها، الذي سيمكنها من تحصيل الكثير من الامتيازات، على أنه يجب ان يؤخذ بعين الإعتبار أن هذه العلاقات لم تكن تسير دوما على الوتيرة نفسها، بل عرفت في بعض المراحل من تاريخ الجزائر العثماني توترا ومن بين النماذج هذه العلاقات نذكر علاقة الجزائر مع إمارة جنوة خلال العهد العثماني (1520م -1830م) التي اخترناها كموضوع بحثنا لنسلط عليها الضوء ونتتبع المسار التاريخي للعلاقة ومدى تأثيرها على الصعيدين السياسي والاقتصادي لكل الجانبين .

إن هذا الموضوع الخاص بالعلاقات الجزائرية الجنوية خلال الفترة العثمانية يعتبر دراسة مهمة، ويسمح بتسليط الضوء على عدة جوانب خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للإيالة وما يتبعها من معاهدات واتفاقيات ابرمتها بحكم المصالح وما ينجر عنها من امتيازات تجارية ومبادلات للسلع وتدخل للوساطات يهودية.

أما سبب اختيارنا لهذا الموضوع فهو محاولة التعرف على العلاقة الجزائرية الجنوية التي تمثل جانب من العلاقات الخارجية للإيالة وطرف فاعل ومؤثر حيث يبرز في قوة الايالة التي قيست بكثرة علاقاتها مع الدول ومماليك الاوربية وتحكمها فيها.

هذا ما يدفع بنا لطرح الإشكالية التالية: ما طبيعة العلاقات السياسية والتجارية بين إيالة الجزائر و إمارة جنوة؟

وقد تفرعت عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية لعل من ابرزها: كيف اثرت المعاهدات المبرمة بين الطرفين على صعيد السياسي والاقتصادي بينهما ؟ وماهي الاساليب والوسائل التي بنيت عليها هذه المبادلات؟ وماهي إسهامات الوساطات التجارية وتأثيرها على الحركية الاقتصادية ؟ وما هي أبرز المشاكل ومعوقات التي واجهت التجارة الخارجية للإيالة ؟

وللإجابة على كل هذه التساؤلات إتبعنا المنهج تاريخي السردي الاحصائي الذي يقوم على عرض الحقائق والبيانات والاحداث التاريخية و احصائنا لبعض القيم.

وللتأسيس العلمي للبحث إتبعنا خطة عمل تضمنت فصلا تمهيديا وفصلان رئيسان ثم خاتمة ضمت مجموعة من الاستنتاجات، كما ألحقنا هذا ببعض الملاحق التي كان لها اتصال مباشر بالموضوع.

أما الفصل التمهيدي فكان عبارة عن تمهيد للموضوع جاء عنوانه « السياسية الخارجية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني» اندرج ضمنه ثلاث مباحث، أما المبحث الأول فتطرقنا من خلاله لدور البحرية في صنع شخصية الجزائر الدولية و في العنصر الثاني العوامل المساهمة في تطوير البحرية الجزائرية العثمانية ثم جاء المبحث الثاني الذي عالجنا فيه التمثيل الدبلوماسي في الجزائر العثمانية تناولنا فيه خصائص التمثيل الدبلوماسي في الجزائر وكذلك دور ومهام القناصل لنختمه بالعوامل المؤثرة على سير العلاقات الخارجية الجزائرية.

ثم في حين جاء الفصل الأول بعنوان « العلاقات السياسية بين ايالة الجزائر والامارات الايطالية، » تضمن أربعة مباحث، عالجنا في المبحث الأول الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الايطالية، أما المبحث الثاني فتحدثنا من خلاله عن بعض المعاهدات و الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر والإمارات الايطالية واتخذنا إمارة البندقية نموذجا لها، في حين تناولنا في المبحث الثالث الصراع

السياسي بين إيالة الجزائر والإمارات الايطالية، وآخر مبحث أي المبحث الرابع فتعرضنا فيه إلى عوامل تأزم العلاقات بين الجزائر والإمارات الايطالية.

أما الفصل الثاني والموسوم بـــ « ميكانيزمات وبنية التجارة الخارجية للإيالة مع إمارة جنوة » فإنطوى تحته ثلاث مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان واقع الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني، ثم المبحث الثاني الذي تناولنا فيه ميكانيزمات التبادل التجاري، أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلالها الى التعريف بنية المبادلات التجارية.

وكأي بحث لا يمكنه أن يكتمل إلا بالرجوع الى المادة العلمية فقد إعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية لعل من أهمها نذكر:

- مذكرات خير الدين بربروس التي صنع صاحبها الأحداث وغير مجرى تاريخ الجزائر التي أفادتنا في سرد تفاصيل الصراع العسكري بين إيالة الجزائر والمماليك الأوربية بالأخص إسبانيا.

- مذكرات وليام شالر لصاحبها وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر من سنة 1816م وإلى غاية 1824م، تناولت هذه الدراسة في اجزائها عدة مواضيع منها جغرافية الجزائر وأنماط معيشة السكان والنظام السياسي خلال مرحلة الدايات، وقد أفادتنا في معرفة بعض الاحصائيات الخاصة بقيمة المبادلات الخارجية.

ثم يليها المرآة لحمدان خوجة، الذي يعتبر من المصادر الأساسية لتاريخ الجزائر العثماني التي قدم فيه صاحبه تفاصيل عن النظام العثماني في الجزائر، فقد إشتمل كتابه على معلومات غزيرة حول الحياة السياسية والاقتصادية أواخر العهد العثماني أي فترة الدايات.

- وصف إفريقيا بجزئيه الأول والثاني لصاحبه الحسن الوزان بالرغم من أنه مصدر جغرافي أرخ لكل بلدان المغرب الاسلامي، كما تطرق الى وصف المناطق التي زارها، مكنتنا المادة العلمية المتوفرة في هذا المصدر على معرفة الحركة التجارية التي جمعت بين الجزائر ومختلف المماليك

النصرانية و بالأخص المدن الايطالية، كما أفادنا في تخريج بعض الموانئ التي كان لها الدور البارز في تنشيط الحركة التجارية.

كذلك مذكرات الشريف الزهار التي تعتبر من أهم المصادر الخاصة بتاريخ الجزائر أواخر العهد العثماني تولى المؤلف نقابة الأشراف بعد وفاة والده، كما شغل عدة مناصب مكنته من تتبع الأحداث والمجريات السياسية لبعض الدايات.

وعن المصادر باللغة الفرنسية نذكر أهمها:

Grammont.(H.D).histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830

" تاريخ الجزائر تحت الحكم التركي لصاحبه دو قرامون"، تواجد هذا الاخير في الجزائر سنة 1850م عمل كضابط فيها، يعتبر كتابه من الكتب القيمة من حيث تعمقه في دراسة الجزائر في العهد العثماني؛ و تعود فائدة هذا الكتاب في إعطائه لصورة أفرزت لنا معلومات حول تاريخ الجزائر السياسي بالإضافة الى اشارته الى التجارة الخارجية التي احتكرها اليهود.

أما فيما يخص المراجع التي تم الاعتماد عليها في إنجاز هذا العمل، فنذكر كتابات ناصر الدين سعيدوني المتعددة والمختلفة حول تاريخ الجزائر العثماني ومن أهمها: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، والنظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، والملكية والجباية في الجزائر. وقد كانت أعماله قيمة لإعتماده على الوثائق الأرشيفية، فقد تم الإستفادة منها في العديد من محطات هذا البحث.

بالإضافة الى كتاب التجارة الخارجية للشرق الجزائري لصاحبه العربي الزبيري الذي إعتمدنا عليه في توضيح المبادلات التجارية والاحتكارات التي كانت تمارسها الشركات عبر موانئ الشرق الجزائري.

أما فيما يخص المجلات والمقالات باللغة العربية التي دعمت هذه الدراسة تلك التي نشرها إبراهيم سعيود في مجلة الواحات للبحوث والدراسات تحت عنوان: « القرصنة المتوسطية خلال الفترة الحديثة، القرصنة الايطالية نموذجا»، والمقال الثاني له في مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية بعنوان لمحة عن الصراع الجزائري الإيطالي خلال عهد العثماني، وقد وفر لنا هذان المقالان معلومات تاريخية مهمة حول التوتر السياسي بين الجزائر وجنوة والذي كان سببه النشاط القرصني.

كذلك يجب الإشارة إلى دور الرسائل الجامعية في إثراء هذا البحث، فمن أهمها و التي ساعدتنا كثيرا في معرفة العديد من الجوانب في المجال الاقتصادي نذكر: العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط مرسيليا وليفورنيا من 1700-1827م لصاحبتها رحمونة بليل.

كما لا يفوتنا التنويه بدور المعاجم والموسوعات المختلفة في تدعيم البحث بمعلومات مهمة، والتي كانت إتصلت بموضوع البحث إتصالا مباشرا، نذكر منها معجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية لصاحبه سهيل الصبان، الذي أفادنا في شرح بعض المصطلحات التاريخية.

أثناء إنجازنا لهذا البحث إعترضنا مجموعة من الصعوبات لعل من بينها، صعوبة الحصول على المصادر المتعلقة بالموضوع مما جعلنا نعتمد على المراجع بشكل كبير ونقص الدراسات الأكادمية التي تخدم الموضوع على مستوى مكتبات الكلية.

الفصـــل التمهيـــدي

السياسة الخارجية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني 1520م–1830م.

المبحث الاول : دور البحرية في صناعة شخصية الجزائر الدولية.

1–الجزائر ايالة عثمانية**1520**م.

2–العوامل المساهمة في تطوير البحرية الجزائرية العثمانية.

المبحث الثاني: التمثيل الدبلوماسي في الجزائر العثمانية

1–خصائص التمثيل الدبلوماسي في الجزائر.

2–دور ومهام القناصل.

3–العوامل المؤثرة على سير العلاقات الخارجية الجزائرية

المبحث الاول : دور البحرية في صناعة شخصية الجزائر الدولية.

لم يخضع المغرب الأوسط في مطلع القرنين الرابع والخامس عشر ميلادي لسلطة سياسية موحدة، بل شهدت وجود ثلاث إمارات، الحفصية[1] في المغرب الادنى، ثم الزيانية[2] في المغرب الأوسط فالمرينية[3] في المغرب الأقصى، وقد شهدت منطقة المغرب الأوسط خلال المرحلة الأخيرة من حكم الزياني عدد من الإمارات والزعامات المحلية منها، إمارة بني العباس في منطقة زواوة وإمارة الثعالبة في مدينة الجزائر وضواحيها، هذا التفكك السياسي شجع الإسبان على غزو سواحلها، وأمام هذه الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد وتفاقم الخطر الإسباني، دفع الجزائريين بالاستنجاد بالأخوين عروج[4] وخير الدين[5] لصد الاحتلال الإسباني عن سواحلها.

---

[1] **الامارة الحفصية:** اسسها احد اقرباء الخليفة الموحدي، ينتسبون الى أبي محمد عبد الواحد بن أبي بكر بن الشيخ ابي حفص عمر بن يحيى، تأسست على يد الامير ابي زكريا يحيى عندما كان واليا على اقليم تونس ينظر كل من: موسوعة المغرب العربي، ج4، مكتبة مدلي، ط1، 1994، ص 15،و عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2002، ص 85.

[2] **الامارة الزيانية:** استمرت قرابة ثلاثة مائة سنة، اتخذوا من تلمسان عاصمة لحكمهم، وأمراؤها من القبائل البربرية. ينظر: مرجع نفسه، ص 85

[3] **الامارة المرينية:** إتخذ زعماء بني مرين أسلوبا عسكريا و سياسيا للوصول إلى الحكم و إسقاط الموحدين، حيث خاضوا معارك ضارية ضدهم وحققوا انتصارات. ينظر : عبد الفتاح مقداد العنيمي، موسوعة المغرب العربي، ج 3، مكتبة مدبولي، ط 1ن 1994م، ص 207

[4] **عروج:** هو ابن يعقوب بن يوسف، انقسم المؤرخون إلى قسمين فذهب الفريق الأول إلى أن أصله يوناني ثم إعتنق الاسلام، في حين ذكر الفريق الثاني أن أصله يرجع إلى الأتراك المسلمين، ولد سنة 877ه/1473م، يعرف في الكتب التركية بـــ " أروج" و تعني الصيام. أصله من مدينة مدلي التي أصبحت تابعة للعثمانيين منذ سنة 1475م، أسره العثمانيون و لكنه تمكن من الفرار ليستقر به المطاف في نهاية الأمر في بلاد المغرب و بالضبط في جزيرة جربة، إستشهد سنة 1518م في موقعة بني راشد بتلمسان. و من الأحداث التي وقعت في عصره، تحرير مدينة جيجل و شرشال. ينظر كل من: مجهول، غزوات عروج و خير الدين، تع: نور الدين عبد القادر، مطبعة الثعالبة و المكتبة الأدبية، الجزائر، 1934م، ص 7.ومحمد يوسف الزياني، دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق و تع: المهدي بوعبد الله، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د ط، 1997م، ص 183 و أيضا:

Moulay Belhamissi, Marins d'Alger (1518-1830), Bibliothèque nationale d'Algérie, Alger, 1996, p 140.

[5] **خير الدين:** ولد سنة 861ه/1474م عرف بشجاعته و حنكته السياسية، تولى حكم الجزائر سنة 1520م و الى غاية عام 1535م أقام أسس الإيالة الجزائرية و حافظ على حدودها، توفي سنة 1546م. ينظر كل من :احمد بن عبد الرحمان الشقراني الراشدي، القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط، تح و تق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1991م، ص32. و: مجهول، المصدر السابق، ص 8.

1- الجزائر ايالة عثمانية: كان الإستنجاد بداية وسببا مباشرا في إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية لتصير إيالة[1] عثمانية بإمتياز، فوض فيها السلطان حكمها إلى باي لارباي[2]، وأول من حمل هذا اللقب خير الدين بربروس، وإكتسبت بفضل هذه التبعية شخصية دولية قوية ونفوذا واسعا في منطقة الحوض البحر الأبيض المتوسط.

فبعدما عاشت الجزائر حالة من الفوضى السياسية و الضعف العسكري اصبحت من اهم القوى الاقليمية بفضل انضمامها تحت لواء الخلافة العثمانية، فتحددت علاقة هذه الايالة بالباب العالي طيلة الفترة بمرحلتين:

عرفت المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1520م وإلى غاية 1751م[3]، بتأسيس مؤسسة البحرية الجزائرية التي سيطرت على البحر الأبيض المتوسط، لكن ومع تزايد نفوذ باي لارباي خشي السلطان من انفصال الولاية عن الخلافة، خاصة بعدما أصابها نوع من الضعف بعد هزيمتها في معركة ليبانت 1571م، فقرر الباب العالي التقليص من نفوذ حكام الإيالة بتحويل السلطة إلى الباشوات[4]، حدد مدة حكمهم بثلاثة سنوات، إحتفظت خلالها السلطة بالولاية بصفتها العثمانية مع الحد من سلطة التفويض المباشر والتوجه للحكم الذاتي دون قطع خيط الرابط بالخلافة.[5]

---

[1] **إيالة** :اللغة التركية إيالت نقلا عن العربية "ايالة" بمعنى الحكم و الادارة و السلطان، و تعتبر الإيالة في الامبراطورية العثمانية أكبر تقسيم إداري وقد أستعملت رسميا بعد عام 1521م. ينظر: دوبالي خديجة، رسائل أحمد باي إلى حسين باشا 1826م-1830م دراسة و تحليل، رسالة ماجيستير في تاريخ و الحضارة الاسلامية، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2005-2006م، ص 5

[2] **باي لارباي:** مركبة من كلمتين هم في الأصل تركية، معناها أمير الأمراء و أول من حصل على هذا اللقب هو خير الدين بربروس سنة 1520م و بعده حسن أغا، ثم إستبدل هذا اللقب بلقب آخر هو لقب الباشا. ينظر: محمد بن ميمون الجزائري التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق، تح: محمد بن عبد الكريم، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 34.

[3] بليل رحمونة، القناصل و القنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564-1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 2012-2013، ص9

[4] **البشاوات:** مفرده باشا و هو مصطلح تركي يعني الرأس أو قدم الملك، إستعملته السلطة العثمانية في مختلف الولايات التابعة لها كلقب إداري يمنح لكبار ضباط الجيش الانكشاري، ثم مع مرور الوقت أطلق على مجموعة الولاة و الوزراء . ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات و الالقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت،1996، ص 65.

[5] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 9

لكن ضباط الجيش الانكشاري إستغلوا المشاكل التي كانت تعاني منها السلطة المركزية بإسطنبول بالإضافة إلى الصراع الذي شهدته الجزائر بين رياس البحر[1] والجيش الانكشاري فآل الحكم للاغاوات[2] التي عرفت مرحلتهم هي الاخرى الكثير من الإضطرابات على الصعيد الداخلي إضافة إلى الإعتداءات الأوربية، نتج عن كل هذه الظروف حركات تمرد وعصيان أدت إلى تغيير نظام الحكم وبداية مرحلة الثانية هي مرحلة الدايات.[3]

تعتبر هذه المرحلة بداية الإستقلال النسبي[4] بتعيين أول داي[5] سنة 1671م،لكن بالرغم من من أن الجزائر كانت بعيدة عن مركز الخلافة العثمانية والإستقلالية التي تمتعت بها في إبرام المعاهدات والإتفاقيات[6] إلا إنها حافظت على تبعيتها للخلافة.[7]

---

[1] **رياس البحر:** استعملت هذه التسمية خلال الفترة العثمانية للدلالة على المؤسسة البحرية و عبرت عن كل من له صلة بالبحر من مالكين للسفن و البحارة و عمال الصيانة و غيرهم، كما لم تكن هذه الفئة خاضعة خضوعا تاما للنظام الاداري فهي بمثابة نقابة ربابنية البحر و تمتعت بمحبة و احترام كبير من الشعب لأنها كانت تحمي البلاد من الاعتداءات الخارجية كما انها كانت غنية جدا بسبب الغنائم التي كانت تأخذها من العدو، فزودت الخزينة العمومية بقيمة كبيرة من الغنائم المحصلة من عملية الجهاد البحري . ينظر كل من : عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث، د ط، 2007، ص 95، و محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 36، يحى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،ط 2، الجزائر،2009،ص 175

[2] **الاغوات:** مفرده اغا و هو مصطلح استعمل في اللغة التركية والكردية والفارسية، فعند الاكراد يطلق على شيوخهم وكبارهم، اما عند الاتراك، و في المرحلة الاخيرة من العهد العثماني اصبح يطلق على الانسان الكريم صاحب المكانة العالية. ينظر: سهيل الصبان، معجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، د ط، الرياض، 2000م، ص 15.

[3] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 10

[4] هناك بعض الروايات تؤكد على ان الانفصال لم يكن كليا بل جزئيا و الدليل على ذلك انه لم يتقلد أحد من الجزائريين المناصب الحساسة إلا إستثناء قليل منهم، بالإضافة إلى مشاركة أسطول الجزائري في العديد من الحروب التي لم تخص الجزائر و لم تتعلق بها من قريب و لا من بعيد، مثل مشاركتها في معركة نفارين 20 اكتوبر 1827م بكامل أسطولها البحري، كما كانت الجزائر ترتبط بمعاهدة سلام مع كل الدول الأوروبية بإستثناء روسيا و ألمانيا (بروسيا)،التي كانت إتخذت الجزائر إتجاهها موقفا عدائيا و رفضت إقامة علاقة تضامنا مع الخلافة التي كانت معها في حالة حرب. بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية كانت تتدخل في علاقات الجزائر مع جيرانها، مثل تدخلها بإرسال رسولها لإبرام صلح مع ايالة تونس سنة 1821م..ينظر كل من: أرزقي شويتام، دراسات في تاريخ الجزائر، ص 59، أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان،ج3،الدار العربية للكتاب،1999م،ص 134،أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه إحتلال الفرنسي للجزائر،تر: عبد الجليل تميمي، منشورات الجامعة التونسية، ص 69.

[5] **الداي:** باللغة التركية يعني الخال، أطلق على حاكم الجزائر. ينظر: عثمان الكعاك، موجز تاريخ العام للجزائر من العصر الحجري الى الإحتلال الفرنسي، تق: أبو القاسم سعد الله، ناصر الدين سيعدوني، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت،2003، ص 291

[6] Fernand Braudel. La méditerranée a l'époque de Philipe 2 .t 2. Paris: Ed Armond Collin.1990.p 152

[7] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 11.

بحيث أعطت فترة الدايات للإيالة طابعا حكوميا، كان أشبه بالجمهورية العسكرية، حسب وصف أبو راس الناصري[1]، وأصبح حكامها - الدايات – يعتبرون أنفسهم كحلفاء للباب العالي وتابعين له [2]، هذا ما جعل العديد من الكتاب حسب ما أورده ناصر الدين سعيدوني أمثال بانتي Paneti" ومورقان Morgan وغيرهم يصفون الداي على أنه حاكم " مستبد برايه و سيد مطلق الحرية في مملكته لا تحد من تصرفه سوى رغبات الحامية التركية".[3]

خلال كل الحقب الأربعة من الحكم العثمانيين للجزائر عرفت هذه الأخيرة مجموعة من المؤسسات السياسية والإدارية لعل من أهمها الديوان الخاص الذي جمع مجموعة من الموظفين الكبار نذكر منهم: الخزناجي[4]، و أغا الصبايحية[5]، وكيل الحرج[6] و خوجة الخيل[7] و الديوان العام الذي الذي ضم وجهاء و أعيان البلاد، العلماء، كبار ضباط الجيش الانكشاري ورياس البحر.[8]

2- العوامل المساهمة في تطوير البحرية الجزائرية العثمانية:

منذ الحاق الجزائر بالخلافة العثمانية 1520م ساهم الباب العالي، في انشاء و دعم المؤسسة البحرية الجزائرية، عبر عدة جوانب حيث كانت النواة الاولى لعروج و خير الدين اللذان جلبا

---

[1] أبو راس الناصري الجزائري، عجائب الاسفار و لطائف الاخبار، ج 1، تح: بوركبة محمد، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية، 2011م، ص 31

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2002، ص 246.

[3] المرجع نفسه، ص 246

[4] **الخزناجي** : كلف بالأشراف على الشؤون المالية للإيالة . ينظر: تيدينا، مذكرات تيدينا نموذجا، الجزائر في ادبيات الرحلة و الأسرى، تح: عميراوي احميد، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، دط، 2007، ص 25.

[5] **اغا الصبايحية:** هو قائد الفرقة الانكشارية و الصبايحية المعسكرة خارج المدينة، ينظر: أبو راس الناصري، المصدر السابق، ص 32.

[6] **وكيل الحرج:** تطلق هذه التسمية على من تولى وزارة البحرية. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط2، 1982، ص 80

[7] **خوجة الخيل:** هو المشرف على املاك الايالة، كما يعتبر المسؤول الأول عن جمع الضرائب و صيانة املاك الايالة و الاتصال بالقبائل. ينظر: عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر من بداية و لغاية 1962،دار البصائر، الجزائر، ط3، 2008، ص66.

[8] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر و علمائها، درا، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة، ط1، 2009،ص 17

البحارة والسفن من المشرق، واهتما كثيرا بتنمية وتطوير هذه المؤسسة من الناحية المادية والبشرية، إلى أن اصبح الجزائر تملك أسطولا لا يستهان به في الحوض البحر الأبيض المتوسط، ولقد شهدت البحرية في العهد العثماني فترات من الإنتعاش والقوة تعود إلى الأسباب التالية:

1- موقع الجزائر الاستراتيجي وطبيعة سواحلها المفتوحة على أروبا والمتحكمة في الحوض الغربي للبحر المتوسط.

2- الظروف الدولية المتمثلة في التنافس الشديد بين مماليك الأوربية.

3- الإستعداد النفسي والإيمان بحق الدفاع عن الاسلام و المسلمين.

4- إستخدام بحارة جزائريين لأساليب حربية ملائمة كالغارات المفاجئة والسفن السريعة.

5- مهارة البحارة الجزائريين وكفاءتهم الحربية، وهذا راجع للتنوع في التركيبة البشرية التي عرفتها المؤسسة البحرية من أندلسيين وعلوج، أتراك، وعناصر محلية فإرتبطت قوة البحرية بقوتهم نذكر من أشهرهم العلج علي[1]، الرايس حميدو.

إعتمد رياس البحر في بداية التواجد العثماني في الجزائر على الأسطول البحري كأداة اساسية في عملياتهم الجهادية، التي كانت نواته الأولى مجموعة سفن التي كانت بحوزة عروج وخير الدين بربروس، عند حلولهم بالسواحل الجزائرية، حيث بلغ عددها بين تسعة وإحدى عشر زورقا، إضافة إلى سفينتين من نوع الابريق و6 إلى 8 سفن للرياس البحر الذين إنضموا إليهم آنذاك[2].

ومع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر أصبح الأسطول أكثر تطورا وقوة، وإرتفعت عدد وحداته فنذكر على سبيل المثال انه في سنة 1591م بلغت 75 قطعة

[1] **العلج علي**: ولد حوالي سنة 1500م في منطقة كلابر في جنوب إيطاليا، اسر عام 1520م و جيء به إلى الجزائر و تدرج بسرعة إلى أن أصبح من رياس البحر المشهورين أطلق عليه السلطان لقب قلج أي السيف، ولاه منصب قابودان باشا و بقي فيه إلى غاية وفاته 1587م. ينظر : محمد سي يوسف، دور قليج علي باشا باي لارباي الجزائر في معركة ليبانت1571م، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع 21، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2000، ص ص 80-97.

[2] بوحمشوش نعيمة، مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال القرن السادس عشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر،1999م، ص 69 .

كبيرة [1]، والملاحظ على تشكيلة الأسطول الجزائري خلال القرنين أنه عرف تنوعا في السفن المكونة للأسطول من حيث عددها وتسمياتها و من حيث الشكل والحجم و كذا العتاد الحربي[2].

أما عن مصادر إقتناء السفن المكونة لهذا الأسطول فكانت متنوعة، منها ما كان يصنع محليا ومنها ما قامت بشرائه، ومنها ما قدم لها على شكل هدايا وإتاوات من طرف الدول الأجنبية، إلى جانب ما كانت تقدمه الخلافة العثمانية كهدايا بالإضافة إلى ما كان يتحصل عليه من كغنائم بحرية للدول التي كانت التي لا ترتبط مع الجزائر بمعاهدات[3] سلمية.[4]

إن كل معلومات التي سبق طرحها تؤكد على حقيقة تاريخية اجمع عليها المؤرخون الاوروبيون والأمريكان، وهي أن قوة البحرية الجزائرية تفوقت بفضل التنظيم الجيد وشجاعة رياس البحر، فإستعمل هذا التفوق البحري للحفاظ على الأمن والسلم في الحوض المتوسط، ما أكسب الجزائر مكانة وهيبة دولية إستطاعت من خلالها فرض سيادتها على معظم الدول فكانت تصارع الدول الكبرى و تفرض عليها وضرائب باهظة مقابل حماية سفنها المارة في البحر الأبيض المتوسط.

[1] مبارك الميلي، تاريخ الجزائر القديم و الحديث، ج2، مطبعة العصر، بيروت، ص 490.

[2] عطلي محمد امين، نشاط البحرية الجزائرية اواخر عهد العثماني 1792-1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة خميس مليانة،2015، ص 89.

[3] **المعاهدات:** مفردها معاهدة تأتي بعد مجموعة من المفاوضات يقوم بها السفراء، قصد تسوية الامور العالقة بين البلدين. ينظر: صالح احمد الهريدي، تاريخ العلاقات الدولية و الحضارة الحديثة، دار الوفاء، ط1، الاسكندرية، 2007،ص 59.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 175.

المبحث الثاني: التمثيل الدبلوماسي في الجزائر العثمانية

إنتشرت ظاهرة التمثيل الدبلوماسي في مختلف الولايات العثمانية، وبتزايد قوتها اضطرت المماليك الأوربية الى البحث عن سبل قصد التعامل معها، وكان السبيل الوحيد في ذلك هو إقامة علاقات ودية معها خدمة لمصالحها.

1- خصائص التمثيل الدبلوماسي في الجزائر: إعتبرت سنة 1404 م التاريخ الذي بدأت فيه العلاقات الدبلوماسية[1] بين الخلافة العثمانية والمماليك الأوربية، بحيث باشرت بالعمل بالتقاليد الدبلوماسية من خلال ارسال ممثلين دبلوماسيين الى اسطنبول وفقا لمراسيم، لكن مع حالة نشوب حرب مع اي دولة تلجأ الخلافة العثمانية الى طرد سفرائها[2] من مختلف الايالات العثمانية، ونخص بالذكر الجزائر التي ارتبط اسمها بالخلافة منذ سنة 1520م الى غاية سقوطها في يد الاحتلال الفرنسي سنة 1830م [3]، كانت الجزائر من الدول التي ارتبطت قديما بعلاقات متنوعة مع الدول الاجنبية، لدرجة جعلت الدايات يرون في كثرة علاقاتها وتونعها مؤشرا لعظمة الجزائر وعزتها.[4]

من خلال الروايات التاريخية تبين ان الداي هو المنشط الاساسي للسياسة الخارجية وكان يستعين في تحريكها بأشخاص يبعثهم الى البلدان التي يريد الاتصال بها، عرفوا باسم المبعوثين.

---

[1] **الدبلوماسية:** هي كلمة مقتبسة من دبلوما diploma بالفرنسية تعني علم الاتصال و المعاهدات، و هي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة تشهد له على صحه تكليفه ليحظى بثقة المرسل إليه، ويوفر له كل التسهيلات الضروريةلأدائها على وجه المطلوب، و لهذا اعتبرت من أهم ادوات السياسة الخارجية ولأهميتها وضعتها الدول على رأس قائمه وسائل لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي. ينظر: معروف غنية، قبلية مريم، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في العهد العثماني و إنعكاساتها على السياسة الداخلية (1670-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2014-2015م، ص 11.

[2] **السفراء:** هم الممثلون الشخصيون لرئيس دولة ما في عاصمة اجنبية ويتفاوض السفراء مع الحكومة المضيفة من أجل تحسين العلاقات. ينظر، دهان بركاهم، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789،رسالة الماجيستير في تاريخ الحديث، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة غرداية 2012 2013،ص 47.

[3] نبيل ألكسندر و ففينا دولينا، الإمبراطورية العثمانية و علاقاتها الدولية، تر: محمد أنور ابراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، د ط، 1999،ص10

[4] علي تابليت، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر،2007/2006، ص89

بحيث ان الجزائر لم تهتم بتعيين سفراء لتمثيلها عند ملوك اوروبا على اساس ان يقيموا عند هؤلاء لمدة طويلة، بل كانت ترسل المبعوثين عنها لفترة قصيرة جدا لمهام محدودة.[1]

بالمقابل إقتضت التقاليد التي كانت جارية في الجزائر، قبول إعتماد القناصل[2] الأوربيين مع منح إمتيازات واسعة، مثل الحصانة القنصلية والقضاء القنصلي[3]، فحافظ السلاطين العثمانيين و لم يغيروا من هذه التقاليد بل اقروها في البداية ثم وسعوها في ما بعد،[4] وبهذا اصبحت كل الدول التي إرتبطت بمعاهدة مع الجزائر تحتفظ بعلاقاتها الدبلوماسية معها، ويمثلها وكلاء[5] في الإيالة يطلق عليهم لقب القنصل العام.[6]

2- دور و مهام القناصل: تمثل الدور الاساسي للقناصل في حماية مصالح رعايا دولته، ولهذا فإن الدول الكبرى كانت دائمة التمثيل في الجزائر، وغالبا ما كان قناصلهم يتكفلون برعاية مصالح الدول الصغرى التي لا يصل نشاطها البحري إلى درجة إتخاذ قنصل لها في الجزائر.

---

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص89

[2] **القناصل:** ورد شرح مصطلح القنصل في لسان العرب انه القصير، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج12، دار الصادر للطباعة و النشر، بيروت، ط1، دس، ص 200 ، أما في تاج العروس من جواهر القاموس فقد ورد شرحه على أنه وكيل الكفار في بلاد الاسلام، ينظر: مرتضى الزبيدي، تاج العروس، تح: مجموعة من المحققين، ج30، دار الهداية، د ط، 1889، ص 290.

[3] **القضاء القنصلي:** أي بمعنى أن القنصل هو المخول للفصل و النظر في قضايا رعاياه، و هذا ما أتقرته المعاهدات ومثال على ذلك ما أقرته المعاهدة المبرمة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1796م التي ذكرت في بندها السابع عشر، على أن يقوم الداي بتسوية الخلافات الحاصلة بين الأمريكان و الجزائريين، أما تلك الحاصلة بين الأمريكان فيما بينهم فكان القنصل هو لمكلف بتسويتها. ينظر، محمد باشا، الاستيلاء على إيالة الجزائر، تر: نعمان عزيز، دار النشر الأمل، الجزائر، د ط، 2012، ص 15

[4] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومة، الجزائر، 2010،ص40

[5] **وكلاء:** مفرده وكيل هو ذلك الشخص الذي تناط به العناية بقضايا بعص الأشخاص أو شركات أو طائفة مهنية معينة . ينظر، دوبالي خديجة، المرجع السابق، ص 175

[6] ويليام شالر، مذكرات وليام شارل قنصل امريكا في الجزائر 1816.1824 تر و تح: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،دط،1982، ص 64

بالمقابل ألزمت الجزائر القناصل بتقديم الهدايا والضرائب[1] بإسم دولتهم لحكومة الجزائر، بالإضافة إلى أنها كانت تطالب بتبديلهم وعدم بقائهم في مراكز عملهم مدة طويلة، فأصبحت تغيرهم كل سنة أو سنتين بإستثناء الحكومة الإنجليزية، التي كانت تجدده كل خمس سنوات[2].

من بين المهام الدبلوماسية التي أسندت للقنصل مراقبة تنفيذ المعاهدات المبرمة بين حكومته والدولة التي يقيم على أرضها[3]، يضاف إلى ذلك تقديم التهاني في المناسبات وتسليم الهدايا كما يقوم بإدارة المفاوضات السياسية إذ أمكنه ذلك.[4]

وبهذا شرعت الدول الأوربية على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر لرغبتها الشديدة في إستغلال خيراتها بموجب تلك التي حصلت عليها من جراء إبرام الإتفاقيات[5] والمعاهدات ضمنت لها الحق في إمتيازات وحرية ممارسة النشاطات التجارية [6].

3 – العوامل المؤثرة في سير العلاقات الخارجية:

أ- الموقع الجغرافي للجزائر: تتجلى أهمية و مكانة الجزائر في جزئها الشمالي، إذ تملك ساحل بلغ طوله 1200 ميل [7]، كما تملك الجزائر مجموعة من الموانئ تجارية مفتوحة على البحر

---

[1] يلاحظ ان ألاتاوات و الهدايا التي كان يقدمها القناصل لم تعد في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة إلزامات مالية تساهم دخل الدولة، بل اصبحت مجرد هدايا دبلوماسية و ترضيات مقابل حرية الملاحة و الإحتكارات التجارية. ينظر:

Emerit Marcel. Le voyage de la condamine à Alger. R.A.N°98.1954.P378

[2] عبد القادر صحراوي-عائشة جميلة، التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية،مجلة الحوار المتوسطي، ع 15-16،مارس 2017،ص 503

[3] Fendinand De Cussy .Reglement consulaires pineaux états maritimes D'Europe de l'Amérique F A.B Pothaus Leipzig.1851.p121

[4] دهان بركاهم،المرجع السابق ،ص ص 5-10

[5] **الإتفاقيات:** مفردها إتفاقية، و هي عبارة عن إتفاق يتم بين طرفين، ينظم شؤون الاقتصادية و الثقافية و غيرها من المسائل العالقة. ينظر صالح أحمد الهريدي، المرجع السابق، ص 59

[6] معروف غنية، قبلية مريم، المرجع السابق، ص 37

[7] يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر مع دول و مماليك أوروبا 1500-1830،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1985،ص 12

الأبيض المتوسط[1] ساهمت في تنشيط حركة التجارة مع الخارج وفتحت الأسواق للمبادلات مع المماليك الأوربية، [2]خاصة بعد تحرير موانئها من الاحتلال الإسباني، وإلحاقها بالخلافة العثمانية.

ب- العوامل السياسة : إن العلاقات الجزائرية مع الدول الأجنبية إرتكزت على دعامتين:

الأولى: هي أن كل الدول تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام وهذا الإتفاق المعقود كان بغرض إقرار السلم والتبادل التجاري للسلع ومن أجل تسهيل تنقل مواطني تلك الأقاليم.

الثانية: يجب على كل الأطراف الأجنبية الإعتراف بسيادة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط.[3]

فبعدما أدركت الجزائر أهمية لم تدركها في أي عصر من قبل، وشاع صيتها في البحر الأبيض المتوسط،[4] وبإلتحاقها بالدولة العثمانية وإرتباطها السياسي بها، جعلها تطلق أسطولها في البحر الأبيض المتوسط فتكررت الصدامات بين السفن الجزائرية وسفن المماليك الأوربية مما أدى إلى اتصالات دبلوماسية مباشرة،[5] بحيث تقرر أن أي دولة ترغب في أن تكون في سلام معهم لابد لابد أن تقدم طعن بشكل واضح ومباشر لحكومة للجزائر، والتي تتم الموافقة على قرار التفاوض مع تلك الحكومات لأجل وصول إلى عقد إتفاقيات سلم معها و لم يكن يتم ذلك إلا بعد مدة مما جعل الجزائر تشرع في حصاد غنائم من هذه الدول.[6] ولهذا سارعت كل المماليك الأوربية الى عقد معاهدات وإتفاقيات سلام مع حكام الجزائر.

---

[1] ينظر الملحق رقم (01).

[2] عبد الرحمن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 3، دار الثقافة، بيروت،1983،ص 497

[3] Venture De Paradis .Tunis et Alger aux XVII siècle. Edition Sindbad. Paris. 1983.p 209.

[4] عبد الحميد أشنهو بن ابي زيان، دخول الاتراك العثمانيين، الجزائر، 1972، ص 92

[5] محمد خير الدين فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال، مدرسة تاريخ شمال إفريقيا الحديث، كلية الآداب، جامعة دمشق، ط1، 1969، ص 63

[6] ستيفن جيمس ولسن، أسرى أمريكان في الجزائر (1785-1795)، تر: علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر،2008 ،ص .45

ج- العامل الاقتصادي : كان للجانب الاقتصادي دورا في توجيه العلاقات الخارجية مع أوروبا، فقد أرغمتها الجزائر بفضل تطور البحرية و تفوقها في البحر الأبيض المتوسط [1] على دفع ضريبة مقابل حريتها في الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، [2] كما إشترطت أن تكون جل الدفعات على شكل مواد أولية أو مصنوعة مثل اللوح و البارود و الأسلحة والحبال[3].

بالإضافة إلى إستغلال داياتها للظروف التي كانت المماليك الأوربية تعيشها من نزاع وتضارب في المصالح فيما بينها و منافسة شديدة خلال القرن الثامن عشر، إذ كانت تجد السلطات الجزائرية في هذا الظروف خدمة لمصالحها فكانوا يقفون مع من يضاعف الهدايا و يزيد من تنويعها[4] .

فزادت موارد الإيالة بهذه المداخيل، وبها تدعمت القطاعات الأخرى، فحققت الجزائر رخاءا إقتصاديا، لدرجة أن الرحالة اللذين زاروا الجزائر في تلك الفترة سموها بإسطنبول الصغرى بحث كانت تنعم برخاء من خلال وفرة الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية وتجارة خارجية مع الدول الأوربية بفضل الغنائم و الكنوز المطروحة في أسواقها[5].

[1] محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص.63

[2] ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زبايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، 2000.ص .93

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، في فترة ما بين (1792-1830م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985،ص 119 .12

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه،120

[5] الطبي امين، لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط إيالة الجزائر في القرن العاشر هجري و السادس عشر ميلادي من خلال رحلتي الحسن ابن محمد الوزان و علي بن محمد التمغروتي، مجلة تاريخية المغربية، ع 39-40، ديسمبر،1985،ص-ص، 484-489

من خلال ما تم عرضه من معطيات تاريخية يمكننا الخروج بمجموعة من الإستنتاجات لعل من أهمها نذكر:

- ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على إستنجاد الجزائر بالإخوة بربروس، وبالتالي يعتبر التدخل العثماني في الجزائر شرعي وليس إحتلال، ذلك أنه كان بطلب من اهلها.

- كما أحدث هذا التدخل الكثير من التغيرات على المستوى السياسي والعسكري ظهرت بدايته بتحرير الكثير من المناطق من العدوان الإسباني.

- لقد كانت العلاقات الجزائرية الأوربية أكثر تعقيد، ذلك أن الوضعية القانونية العالمية المعروضة بواسطة إلتحاق الجزائر بالخلافة العثمانية لم تغنها من المتابعة السياسة الخارجية المستقلة فالتمثيل الأوربي في الجزائر كان يقوم به القناصل .

- بما أن الجزائر إيالة عثمانية فلا يتم التعامل معها إلا بواسطة الباب العالي، تحرص على فرض الإحترام ولا تستطيع عقد أي معاهدة إلا برخصة من الباب العالي، ولا إمضائها على أي معاهدة إلا بإسم الخليفة العثماني، وبهذا لم يكن تعيين القنصل في الجزائر إلا بعد الحصول على الموافقة من إسطنبول، في شكل فرمان[1] التولية.

- حققت تبعية الجزائر للخلافة العثمانية مكاسب سياسية وعسكرية وإدارية و إقتصادية مكنت البلاد في بداية عهدها بهذا الإرتباط من فرض هيمنتها و قوتها وسيادتها على الحوض البحر الأبيض المتوسط بعدما كانت عرضة للتحرشات العسكرية قصد إحتلال أراضيها.

- تمكنت الجزائر بفضل أسطولها وتبعيتها للخلافة العثمانية من عقد الكثير من الإتفاقيات و المعاهدات مع الدول الأوربية، مكنتها هذه العلاقات من تدعيم إقتصادها وتكوين شخصية دولية لها هيبتها و كلمتها .

[1] **الفرمان** : لفظ فارسي يعني أمر أو حكم أو دستور موقع من الملك إستعمله الأتراك في العصر العثماني، بمعنى الأوامر السلطانية. ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص 338.

لم يكن للجزائر تمثيل دبلوماسي أي لا سفراء و لا قناصل جزائريين في الدول الأوربية لأنها كانت في غنى عن السعي وراء إقامة علاقات دبلوماسية لتحقيق أغراض سياسية أو تجارية وهذا يعتبر دليلا قاطعا على حجم قوة الإيالة سياسيا وإقتصاديا، فكانت وقت الحاجة تكتفي بمبعوثين قصد أداء مهام مضبوطة ومحددة المدة.

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين إيالة الجزائر والامارات الايطالية خلال العهد العثماني

المبحث الاول: الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الايطالية قبل 1520م

1-نبذة تاريخية عن الامارات الايطالية

2-النفوذ الجنوي في بلاد المغرب الاوسط في القرن الثالث عشر.

3-علاقات البندقية بسواحل المغرب الاوسط منذ القرن الثالث عشر.

المبحث الثاني: الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الجزائر وجنوة خلال العهد العثماني1520م-1830م.

1-الظروف المتحكمة في مسار العلاقات بين الجزائر و الامارات الايطالية

2-دراسة نموذجية لمعاهدة بين الجزائر البندقية

المبحث الثالث: الصراع السياسي بين ايالة الجزائر والامارات الايطالية خلال العهد العثماني.

1-التحرشات الاسبانية على السواحل الجزائرية وبداية التدخل العثماني1505م-1514م

3-الحملات الجنوية على السواحل الجزائرية في القرن السادس عشر

المبحث الرابع: عوامل تأزم العلاقات بين الجزائر و الامارات الايطالية

1-القرصنة

2-ارتفاع قيمة الإتاوات.

المبحث الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الايطالية

تنوعت العلاقات السياسية لإيالة الجزائر مع مختلف المماليك الأوربية سواء بحكم المصالح أو الظروف، ومن بين هذه المماليك نذكر الإمارات الإيطالية، بحيث ساعدها موقعها الجغرافي على تأسيس علاقات سياسية وتجارية مع الإيالة، من خلال إبرام مجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات.

1- نبذة تاريخية عن الإمارات الإيطالية : كانت إيطاليا[1] قبل 1870 مقسمة إلى مجموعة من الإمارات والدوقيات الصغيرة والمتناحرة فيما بينها التي لعبت بمصائرها القوى الأوروبية الكبرى (فرنسا، نمسا وإنجلترا)[2]، فمنها ما كان خاضعا (للإمبراطورية النمساوية)، ومنها من كان خاضعا للأسرة البربونية الملكية، كما حصلت فرنسا على نفوذ في الشمال الايطالي سنى 1516م بموجب معاهدة تمت بين الملك فرنسوا الأول[3] والإمبراطور ماكسيمليان الأول، كفلت له بموجبها بسط السيطرة التامة على ميلان وجنوة[4]، قبل أن تبعث فيها الحركة القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي لتتوج بالوحدة القومية التاريخية.[5]

لكن قبل الوحدة القومية عرفت الإمارات الإيطالية تنافسا إقتصاديا شديدا فيما بينها خاصة كل من الإمارتين جنوة[6] والبندقية[7] التي إعتبرتا من أهم المدن الرئيسة التي إشتهرت

---

[1] **إيطاليا** : تقع إيطاليا جنوب قارة أروبا و هي جزيرة تمتد في البحر الأبيض المتوسط، يبلغ طول ساحلها 8500كلم وتقدر مساحتها ب 201263 كلم^2. ينظر: ويلز الابن و الاخرون، جغرافية العالم الاقليمية اوروبا و الاتحاد السوفياتي، تر: حامد الطائي و اخرون،ج1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1964،ص 229.

[2] بولتن كنج، الوحدة الايطالية، تر: طباشي الهاشمي، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1952، ص 4 .

[3] **فرنسوا الاول**: ولد سنة 1495م، توفي سنة 1547م. ينظر: يلماز أوزلتون، موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسية و العسكرية والحضارية مج1، تر: عدنان محمود سلمان، دار العربية للموسوعات، ط1، 2002،ص 215.

[4] صلاح احمد الهريدي، المرجع السابق، ص 118

[5] عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ص 441

1 **امارة جنوة** : أسسها الليجيريون حوالي عام 707 قبل الميلاد في خليج جنوة و حصلت في عهد الأباطرة الرومانيين على دستور بلدي و عندما غزاها العرب سنة 936 م، كان يحكمها قناصل بالتناوب و عددهم أربعة أو ستة و دامت مدة حكمهم ثلاثة أو أربع سنوات، يساعدهم مجلس الأعيان، أصبحوا أواخر القرن الحادي عشر ميلادي ينتخبون من العائلات العريقة .إهتمت جنوة منذ تأسيسها بالتجارة بإعتبارها من بين أهم المدن الساحلية التي ساعدت الحروب الصليبية على توسيع تجارتها البحرية بعدما ساهم أسطولها التجاري في نقل الصليبين و تموينهم، ما فتح لها الطريق في منطقة الشرق. ينظر: لطيفة بشاري، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع الى القرن العاشر هجريين(13-16م)، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف،ط1، الجزائر، 2011م،ص 157.

[7] **البندقية** : أو فينيزيا تقع في شمال شرقي إيطاليا على البحر الأدرياتيكي، و هي عبارة عن مجموعة من الجزر إمتد سلطانها في القرن العاشر إلى الشاطئ الشرقي من البحر الأدرياتيكي، و في سنة 1798قضى نابليون على إستقلال هذه الإمارة لصالح النمسا، ثم ظهرت في شكل جمهورية حرة

بإزدهارها التجاري في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و البحر الأسود خلال القرن الرابع عشر ميلادي[1].

1-النفوذ الجنوي في بلاد المغرب: يعود تاريخ نفوذ الإمارة الجنوية على المدن المغاربية الساحلية الى القرن الثاني عشر ميلادي، لما حاول الجنويز التوسع في المنطقة من خلال توجيه غارات على كل من جيجل[2] بجاية [3]،تلمسان[4] و وهران[5] بين سنتي **1137**و **1138** م أنتجت توترا بينها وبين الموحدين[6] انتهى بعقد معاهدة صلح وإتفاقيات وضعت اللبنة الأولى للعلاقات، بني على أساسها تبادل تجاري منظم بين الطرفين، فتكاثر عدد التجار الجنويين في مختلف موانئ المغرب الأوسط خاصة ميناء وهران[7].

=...سنة 1838 م وأخيرا أصبحت جزءا من إيطاليا سنة 1866م ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، ط1، 1981،بيروت،ص 163

[1] إسماعيل سراج الدين و آخرون، عبد الرحمن إبن خلدون (البحر المتوسط في القرن الرابع عشر قيام و سقوط امبراطوريات)، مكتبة الاسكندرية، مصر،2007،ص 46

[2] **جيجل:** تقع على بعد إثني عشر فرسخا من بجاية، كانت تسمى جيلجيل و البعض سماها جيرجي، بناها الأفارقة على ساحل البحر المتوسط على مرتفع عند مدخل خليج نوميديا قدم سكانها خدمات جليلة لبربروس .ينظر حسن الوزان، وصف إفريقيا،ج2، تر: محمد حجي، محمد أخضر، دار الغرب، بيروت،1983، ص 380

[3] **بجاية:** مدينة عظيمة تقع على بعد ثلاثين ميلا شرقي الجزائر و على بعد إثني عشر فرسخا من جيجل من الجهة الاخرى . ينظر: المصدر نفسه، ص 376

[4] **تلمسان:** من بين أهم مدن الغرب الجزائري، بنيت على سفح جبل، إتخذها الزيانيون عاصمة لملكهم، فعرفت المدينة إزدهارا في عهدهم لم تشهده من قبل، حيث إتسعت رقعتها وكثرت مبانيها و تعددت أسواقها، و أصبحت مركزا تجاريا ماليا رئيسا في المغرب كله . ينظر كل من : الحاج محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان في تعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية،د ط، الجزائر، 1995م، ص 43. و ابن الاحمر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تق، تح:هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية للنضر والتوزيع،ط2001،1، ص48

[5] **وهران:** مدينة قديمة بناها السكان الاصليون على الساحل، تقع على بعد عشرين فرسخا من تلمسان. ينظر: الحسن الوزان، المصدر السابق، ص 329

[6] **دولة الموحدين:** أسسها محمد بن تومرت،إمتد نفوذها من طرابلس الغرب إلى السوس الأقصى و بلاد الاندلس، سقطت سنة 1269م بعد أن إنقسمت إلى مماليك (الحفصية، الزيانية و المرينية.). ينظر كل من :أبي محمد عبد الواحد بن علي المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب،شر: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية،ط1، بيروت، 2006، ص 169 .و علي محمد الصلابي، صفحات من تاريخ الاسلامي، (دولة الموحدين)، دار البيارق للنشر، عمان، 1998، ص 234

[7] **ميناء وهران:** كان مركزا إقتصاديا نشيطا أنشات فيه الفنادق و الوكالات التجارية، حيث كانت تصل إليه القوافل من الجنوب محملة بالبضائع، في حين كانت ترسو في مينائها السفن التجارية القادمة من أوروبا،كالبندقية و جنوة، و كانت به مراكز لتخزين البضائع المستوردة سواء من الصحراء أو الآتية من البحر. ينظر: حسن الوزان، المصدر السابق، ص 11

بدا نشاط الجنويين يقل بسبب منافسة القطالونيين في القرن الثالث عشر على المنطقة خصوصا بعد تأسيسهم لعلاقات جيدة مع أمراء المغرب الأوسط وخاصة تلمسان[1]، حاول الجنويز تعويض المجال التجاري الذي تقلص في سواحل المغرب الأوسط بتوجههم نحو أسواق المشرق، فأنشؤوا فيها المراكز التجارية بفضل الحروب الصليبية التي أكسبتهم مستعمرات في بداية القرن الرابع عشر ميلادي.[2]

لكن سرعان ما إصطدموا بالخلافة العثمانية التي أنهت تجارتهم في البحر الاسود بعدما أفقدتهم مستعمراتهم، وتم فتح جميع الأماكن التابعة لهم مثل جزيرة القرم التي فتحها السلطان العثماني محمد الثاني[3] سنة 1475م.[4]

إستطاع الجنويون تعويض ما فقدوه من مصادر للثروة في منطقة الشرق باقبالهم على المدن الساحلية المغاربية من جديد ومنها مدن المغرب الأوسط، فجددوا علاقاتهم التجارية مع المملكة الزيانية خاصة بعد إطلاعهم على ما كانت تدره أسواق تلمسان من أرباح، دفع ببعض التجار الى التوغل حتى الى منطقة توات بهدف معرفة طرق جمع الذهب[5].

وبذلك أعادوا أحياء نشاطهم بالمركز التجاري لمدينة جيجل التي إحتلها الجنويز سنة 1260م وأقاموا فيها مركزا لأجل التبادل التجاري بين إيطاليا و إفريقيا، و قد تراجعت أرباح

[1] كانت مهبط التجار القطالونيين و الجنويين و هناك دار تسمى بدار الجنويين لأنهم كانوا يقيمون بها. ينظر : الحسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص 11

[2] لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 157.

[3] **السلطان محمد الثاني** : هو سابع السلاطين العثمانيين، ولد في 20 أفريل 1429م، تولى الحكم بعد وفاة والده في 18 أفريل 1451م و عمره لا يتجاوز 22 سنة، كان قويا عادلا، طور الجيش و الجهاز المالي للدولة،من أهم أعماله فتح القسطنطينية . ينظر كل من : محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 160.عبد اللطيف بوجلخة، الدولة العثمانية، دار المعرفة، الجزائر، 2005م، ص 15

[4] الشافعي درويش، علاقات الإيالة العثمانية في الغرب المتوسط مع إسبانيا خلال القرن العاشر هجري السادس عشر ميلادي،رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية و الإجتماعية،مركز الجامعي بغرداية،2011/2010،ص30.

[5] لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 157.

ذلك المركز التجاري لتصاعد ظاهرة القرصنة الأوربية في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الخامس عشر[1].

خشي الجنويز من إمتداد الأطماع الإسبانية إلى جيجل خاصة بعد إحتلالهم لبجاية سنة 1510م، و لتأكيد سيادة الجنويز على جيجل، قاموا بإعادة إحتلالها من جديد سنة 1513م بقيادة أندري دوريا[2]، فأرغم السكان على الإنسحاب إلى المناطق المجاورة [3]و إعاد إحياء نشاط المركز التجاري من جديد ببناء قلعة لصيد المرجان، وقد بلغ عدد التجار الجنويين فيها حوالي ستة مئة فرد[4].

هذا ما يخص جذور التاريخية للعلاقات السياسية بين الجزائر وإمارة جنوة، التي إحتلت مركزا كبيرا لتجذر العلاقات الجزائرية الإيطالية،لتأتي إمارة البندقية في المركز الثاني بعد الجنويين

2-علاقات البندقية بسواحل المغرب الأوسط: بالنسبة للبنادقة فيعود أول إتصالهم بسواحل المغرب الأوسط الى القرن الثالث عشر ميلادي، إذ يبدو أن أول إتفاق أبرمته إمارة البندقية مع حكام بلاد المغرب الأوسط يعود إلى عام 1251م، و قد تضمن إمتيازات شتى كحرية التجارة في جميع أنحاء البلاد وبناء مقر للقنصل وفنادق[5] للتجار والسماح لهم بتوظيف كاتب مسيحي يسهر على عملية التسجيل في الميناء والمحافظة على أمتعة التجار البنادقة .

---

[1] أحمد توفيق المدني،حرب ثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا(1492-1797م)،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط الجزائر،1985م، ص165.

[2] **اندري دوريا:** ولد سنة 1466 و توفي عام -1560م هو قائد القوات الجنوية من عائلة آل دوريا التي عرفت بعدائها الشديد للمغرب بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة فقد قاد أفراد من هذه العائلة حملات عديدة على الجزائر،ينظر: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 37.

[3] احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 166.

[4] إبراهيم سعيود، لمحة عن الصراع الجزائري الإيطالي خلال العهد العثماني،مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية، ع 7، جامعة الجزائر،2007، ص 206،207

[5] **الفنادق:** إستعملت هذه الكلمة في المغرب و الأندلس، التي أرجح البعض أنها واردة من اليونانية (pondokeion)، و الفندق في المغرب الإسلامي هو إصطلاح يدل على محل للنزول أو إقامة لمسافرين خاصة من التجار، و هو عبارة عن مبنى كبير به مجموعة من الحجرات، تعرف بالبيوت جميعها تحيط و تشرف على فناء رئيسا يتوسط المبنى،

و تكونت معظم الفنادق من دورين و لها مدخل واحد بوابته ضخمة يسمح بدخول الدواب التي يتم بواسطتها نقل السلع من و إلى الفندق، و قد شاع إستخدام مصطلح الفندق في الأقطار المغرب الاسلامي، حيث عرف منذ عهد مبكر. ينظر : نعيمة عمروش، الفنادق و دورها التجاري في المغرب الأوسط، ضمن كتاب (الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا)، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط الجزائر إلى نهاية العهد العثماني، جامعة الجزائر، 2009، ص 474.

وحددت الضريبة على الواردات بالعشر كما سمح لأمارة البندقية في حالة تعرضها للمجاعة بشراء الحبوب.[1]

وفي عام 1317م أبرمت معاهدة تجارية مع الملك زكريا ابو يحي وكانت أكثر شمولية ففضلا عن تأكيدها لحرية التجارة فقد أعطت للبنادقة حق أمتلاك لحوانيت والمنازل وفرن ومقبرة وحمام، بل وإقامة كنيسة أيضا في المدن الهامة.[2]

المبحث الثاني: الإتفاقيات و المعاهدات المبرمة بين الجزائر و جنوة خلال العهد العثماني

الجزائر بالخلافة العثمانية سنة 1520م أصبحت سيدة البحر الأبيض المتوسط، بسبب قوة أسطولها بالدرجة الأولى وإمكانياتها الطبيعية المتمثلة في كبر مساحتها وطبيعة سواحلها المفتوحة على أوروبا المتحكمة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وإمتداد حدودها الى الصحراء، بالإضافة الى غناها الأقتصادي ونشاطها التجاري البحري، مما جعل المماليك الأوربية تتنافس لإقامة مختلف علاقات معها، فكانت كلمتها أكثر تأثيرا في السلم والحرب، فأكسبها هذا الوضع صفة الريادة .

1- الظروف المتحكمة في مسار العلاقات بين الجزائر و الامارات الإيطالية: بعد إلحاق لهذا إضطرت معظم المماليك أوروبا الى دفع الإتاوات وتنافست في تقديم الهدايا ذات قيمة فنية ومادية عالية، مقابل عقد معاهدات الصلح معها والسماح لها بحرية الملاحة في الحوض المتوسط، وتوفير الحماية لسفنها ومنح إمتيازات لتجارها كالتخفيضات في الرسوم الجمركية[3].

[1] عائشة غطاس، معاهدة الجزائر البندقية 18 يوليو 1763م، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ع 7، 1993م، ص 103.

[2] عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص 103

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث و وأراء في تاريخ الجزائر، ج2،المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع،ط2، الجزائر، 1981م، ص 250

من هذه المماليك نذكر الإمارات الإيطالية التي كانت تدفع إتاوات لإيالة الجزائر إختلفت من مدينة إلى أخرى كما أخذت أشكالا مختلفة فمنها ما كان نقدا و منها ما قدم على شكل عتاد، مقابل السماح لها بحرية الملاحة البحرية في الحوض المتوسط، نذكر منها ما يلي :

جدول يمثل قيمة الإتاوات التي كانت تدفها الامارات الايطالية[1]:

الامارة	السنة	القيمة
سردينيا	1746	216000 فرنك
جنوة	1765	2500 دوبل
نابولي	1763	24000 دورو فضي
البندقية	1763	22000 سكة ذهبية
صقلية	1763	44 ألف بياسترة منها 24 ألف نقدا والباقي على شكل بضائع
توسكانا	1763	23 ألف بياسترة

من خلال المعلومات المعروضة في هذا الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي:

- إن قيمة الإتاوات إختلفت من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى أنها كانت تدفع نقدا و بعملات مختلفة من حيث الوزن والمادة المصنوعة منها ما، كان متداولا في ذلك العصر مثل الفرنك، الدورو الفضي، وبياسترة.
- لم تكن قيمة الإتاوات تدفع نقدا فقط، بل بالبضائع أحيانا مثل مملكة صقليا التي كانت تدفع نقدا و عينا، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتجديد القناصل.

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث، المرجع السابق، ص 197.

2- دراسة نموذجية لمعاهدة بين الجزائر و البندقية : كانت الإمارات الإيطالية تتنافس فيما بينها لإقامة علاقات مع إيالة الجزائر، و أثمر عن ذلك إبرام مجموعة من لإتفاقيات والمعاهدات.[1]

وكمثال على تلك المعاهدات نذكر المعاهدة الجزائرية مع إمارة البندقية التي أبرمت بتاريخ 18 جويلية 1763م، إذ تعد هذه المعاهدة فاتحة العلاقات بين الطرفين في الفترة الحديثة إذ ضمنت النشاط الدبلوماسي لإمارة البندقية.

وقبل ذلك التاريخ وبما أن الجزائر كانت إيالة تابعة للخلافة العثمانية فكانت ملزمة بإحترام بنود المعاهدات المبرمة بين الباب العالي والمماليك الأوربية وبالتالي عدم التعرض لسلامة سفنها في البحر، وبهذا ظلت إمارة البندقية إلى غاية العشرينيات من القرن الثامن عشر تتستر لرعاية مصالحها وحمايه تجارتها وراء المعاهدات المبرمة بينها وبين السلطة العثمانية، التي أقرت سريان نصوص تلك المعاهدات على مختلف ولاياتها ومن بينها الجزائر ونذكر على سبيل المثال لا الحصر معاهدة 1521م[2].

كما يتضح جليا أن جمهورية البندقية لم تستفد من الملاحظات التي سجلها مفاوض البندقية سلفادور الذي حل بالجزائر عام 1725م، للتفاوض بشان إفتداء الأرقاء البنادقة فكتب ما نصه: "

---

[1] لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 128

[2] **معاهدة 1521م**: أبرمت بين إمارة البندقية و الباب العالي في عهد سليمان القانوني (1520-1566) تحصلت بموجبها إمارة البندقية على تجديد لإمتيازاتها لإقتصادية التي أعطيت لها في أول معاهدة مبرمة في سنة 1455 م في عهد السلطان محمد الثاني تمثلت الإمتيازات في:

- حرية تجارة البنادقة في مختلف الولايات العثمانية.
- ضمان أمن تجار و سلامتهم.
- تحديد مدة اقامة القنصل في إسطنبول و ووجوب تبديله كل ثلاثة سنوات.
- إ عفاء جميع التجار البنادقة من ضريبة الجزية.
- عدم وضع عراقيل في وجه تجار البنادقة مع دول شمال إفريقيا.

-عدم جواز تنقل التجار البنادقة في أنحاء الدولة العثمانية دون إذن القنصل . ينظر : مراد جه دوسون، نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية ببيروت، 1942، ص 300،301

إن السلطان في بلاد المغرب لا يغير من موقف الإنكشارية في شيء مثل ما هو الحال في الولايات الأخرى." فالمفاوض البندقي، على الرغم من إقامته القصيرة في مدينه الجزائر إلا انه سمحت له بفهم واقع العلاقات بين الجزائر و الباب العالي و مدى إستقلالية القرار الجزائري[1].

فبدلا من أن تسعى جمهورية البندقية التوصل إلى التفاوض مع الجزائر لجأت الى حماية جارتها عن طريق فرض الملاحة بواسطه (قوافل السفن المسلحة). بيد أنه سرعان ما بدا للتجار البنادقة عدم نجاعة هذا الإجراء في الرحلات التجارية التي كانت تستغرق وقتا طويلا، بالإضافة الى البضائع التي كانت تصل إلى الميناء نفسه بكميات ضخمه دفعة واحدة مما كان يضر بمصالحهم[2].

وفي عام 1720 م عزمت جمهوريه البندقية على عقد اتفاق مع كل من الجزائر وتونس على أن يتوسط لها الباب العالي في مساعيها، فأوفدت السلطة العثمانية مبعوثا إليهما تلخصت مهمته في إقناع كل من حكومة الجزائر وتونس بضرورة إرسال شخصيات مسؤولة بهدف التفاوض مع ممثلي البندقية المعتمد لدى البلاط العثماني في الجزائر، فأبدت الجزائر موافقتها على هذا الإقتراح، لكنه لم تسفر هذه الإتصالات على أي نتيجة تذكر بسبب معارضة بعض تجار البنادقة على تحمل مصاريف المفاوضات[3].

لكن إبرام معاهدة 1748م بين الجزائر و توسكانيا جعل إمارة البندقية تتضرر كثيرا، فقد أضحى البحارة الجزائريون منذئذ لا يجدون صعوبة في الإستيلاء على السفن التابعة البندقية، كما سمحت تلك المعاهدة للبحارة الجزائريين بالإحتماء بالموانئ التابعة لتوسكانيا عند حدوث عاصفه أو في حاله مطاردة وملاحقه الإعداء لهم، و لم يجد سفير البندقية بدا من الإحتجاج لدى السلطان العثماني ضد نشاط الجزائريين.[4]

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 95.
[2] المرجع نفسه، ص 95
[3] المرجع نفسه، ص 95
[4] المرجع نفسه، ص 95

كان رد الباب العالي حسب ما أورده السفير كالتالي: **"إذا كانت جمهورية البندقية ترغب في تفادي تكرار مثل هذه الأعمال عليها أن تفكر في عقد السلام مع تلك الدول."**، وهو ما حدث في عام 1763م إذ تم أبرام أول معاهدة سياسية وتجارية مع الجزائر جاءت كنتيجة لعدة إتصالات مع الحكومة الجزائرية، لعب فيها كل من نيقولا روزا ليم وجيرفازوني دورا بارزا في نجاحها[1].

مرحله المفاوضات من 1753- 1754: حل نقولا روزا ليم بمدينة الجزائر في خريف عام 1753م وبقي فيها ما يقارب السنه، إلا أنه لم يوفق في عقد السلام، بيد أن مساعيه لم تكلل بالنجاح، وقد تلخص فشل مهمته في الأسباب الثلاث :

- أولها معارضة القناصل الأوروبيين مقيمين بالجزائر،
- ثانيها معارضة رياس البحر الجزائريين،
- ثالثهما معارضة التجار اليهود.

ومنذئذ ظلت جمهورية البندقية تترقب أي فرصة لعقد السلام مع الجزائر، ففي عام 1762م أوكلت مهمه التفاوض إلى التاجر اليهودي بناء على طلب منه، لكن مجلس الشيوخ سرعان ما تراجع وجرده من هذه المهمة.[2]

أوكلت مهمة التفاوض إلى جيرفازوني، الذي وصل إلى مدينه الجزائر في يوليو من سنة 1763م و لم يلق أي معارضة، وبإتفاق مع الداي على بوصبع، تمكن من وضع شروط المعاهدة إعتمادا على مشاريع تعود إلى ما قبل التاريخ، إتفق الطرفان على ثلاثة بنود سرية هي:

1- تعهدت إمارة البندقية بمقتضى البند الأول : بدفع عشرة الآف سبيكة جزائرية دفعة واحدة علاوة على تقديم هدايا خلال المناسبات إلى الداي و حاشيته.

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 95

[2] المرجع نفسه، ص 96

2- نص البند الثاني على أن تدفع البندقية كمية من الأخشاب الصالحة لصناعة السفن والاحبال.

3-في حين نص البند الثالث على أنه لما تلتقي السفن الحربية المجهزة للغزو أو السفن التجارية مع نظيرتها الجزائرية فلا تتعرض إلى التفتيش وبدلا من البحث عن إيذاء بعضها البعض عليها أن تفترق[1]

أما بقية البنود فكانت علنية قدرها المؤرخون بثلاثة و عشرين بند جاءت كالتالي:

البند الأول: في هذا اليوم السابع من محرم 1177 هجري إبرم سلام مع صاحب السمو و جميع المناطق الخاضعة لها، سلام ثابت وصادق يشمل مختلف السفن و ممتلكات التابعة لرعايا البندقية. وبمقتضى ذلك الأمر يأمر داي الجزائري علي بابا وآغا الجيش وأعضاء الديوان و بحاره الجزائر، عند ملاقاتهم لسفن والبحارة البندقية بعدم التعدي عليها وإزعاجهم وعليهم بتبادل المجاملة والصداقة .وإذا حدث وسلمت شهادات أو جوازات سفر إلى رعايا أمم اخرى سينكث السلام وتلغى الإتفاقيات.

البند الثاني: عند رسو سفن إمارة البندقية صديقتنا كبيره كانت أم صغيرة، أو سفن الرعايا الخاضعين لها بموانئ الجزائر أو بأماكن أخرى تابعه لهذه الإمارة، لن يطلب منها سوى 5% على البضائع التي يتم بيعها وفقا للتقاليد القديمة دون مراعاه المكان الذي جلبت منه.

وإذا رغب التجار في شحن السلع التي لم يتمكنوا من بيعها ونقلها إلى مكان آخر فلا يجوز لاحد فرض رسوم عليها، كما يمنع على أي شخص إزعاج أو تأجيل رحلاتهم . أما البضائع الممنوع الإتجار فيها كمسحوق البارود و الكبريت وأنواع الأخشاب الصالحة لصناعه السفن و الأحبال ... فهي معفاة من أي رسم من طرف القادة الجزائريين. [2]

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 96.

[2] المرجع نفسه، ص 97

البند الثالث: جاءت صياغته بالطريقة نفسها التي وردت في البند الثالث من الاتفاقية السرية.[1]

البند الرابع :عندما تصادف السفن الجزائرية سفن البندقية كبيرة كانت أم صغيره خارج المياه الخاضعة للبندقية، يبعث زورق على متنه شخصان لا غير، وبإذن من القائد البندقي، ولا يسمح بدخول السفينة لغيرهما. وبعد إستظهار جوازات السفر، ولما ينتهي الزورق من مهمته يعود بالشخصين، ثم يسمح للسفينة بمواصلة رحلتها.

ومن الأن، أي إبتداء من تاريخ إبرام المعاهدة و لمده 15 شهرا لن تتعرض السفن الجزائرية سبيل السفن التابعة لإماره البندقية غير الحاملة لجوازات السفر التي سوف تستسلم لها بمقتضى المعاهدة كما لن تتسبب سفن البندقية في مضايقة السفن الجزائرية خلال هذه المدة(15 شهر).

البند الخامس: لا يسمح لأي قائد عسكري أو ربان الإستيلاء عنوة على السفن التابعة للبندقية مهما كانت جنسياتها. وحملهم على متن سفنهم (السفن الجزائرية) ويمنع الإعتداء عليهم في اي وقت كان.

البند السادس: إذا تعرضت سفينه البندقية للغرق على شواطئ إيالة الجزائر، يحظر على أي شخص الإستحواذ على أمتعتها أو حجز بضائعها. ويمنع نقل أمتعتها إلى الديوان أو إلحاق أضرار بركابها. وفي حالة وقوع حادث كهذا (غرق سفينه) يجب التعجيل بتقديم شتى المساعدات.

البند السابع: يمنع على أية سفينة جزائرية كبيرة كانت أم صغيره التسلح في بلدان تكن العداء للبندقية بهدف محاربة أو مهاجمة الرعايا البنادقة.[2]

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 98.

[2] المرجع نفسه ، ص 98

البند الثامن: إذا إشترى تاجر بندقي غنيمة من الجزائر، لن يتعرض للمضايقة من طرف أي قرصان، خاصة إذا كانت تاجر حاملا لشهاده تثبت عمليه البيع، ويسمح له بمواصلة رحلته كما أنه لا يسمح لأية سفينه جزائرية بالغزو على مقربة من المدن والقلاع والموانئ التابعة لحكومة البندقية، ويمنع اللجوء الى أي دولة اخرى لإفساد السلام وتعكير صفوه.

البند التاسع : يحضر الإتيان من تونس أو طرابلس أو سلا أو من الموانئ الأخرى، سفن التابعة للبندقية، وكذا ركابها و أمتعتها لبيعها بالجزائر.[1]

البند العاشر: إذا جلب قراصنة البنادقة غنائم أو أمتعه فلا أحد يعارض ذلك ولهم حرية التصرف فيها، أما بيعها أو نقلها إلى مكان أخر، و تعفى السفن الحربية البندقية من دفع أية رسم، وإذا ما رغبت في التموين يتم لها ذلك بالأسعار المتداولة لا غير .

البند الحادي عشر: كلما رست سفينه القراصنة التابعة لصاحب السمو أمام الجزائر و هرع أحد أسرى المدينة محتميا بها، وجب على ربان السفينة إرجاعه (مهما كان جنسه) وإذا فر أسير و لم يكتشف أمره يلزم قائد السفينة بمقتضى العقد المبرم بهذا الشأن من إرجاعه إلى مدينه الجزائر.

البند الثاني عشر: من الآن فصاعدا الذي يسرق رعايا صاحب السمو بعذر أو بغير عذر في جمهوريه الجزائر وفقا لهذا السلام فإنه لا يباع ولا يشترى الرعايا البنادقة ولا يكره أحد على إفتداء الأسرى البنادقة أمام إفتداء الأسرى الجزائريين، فهو أمر يمكن أن يتم بكل ترحاب إذا دعت الضرورة إليه وعندما يكون أقاربهم أو غيرهم على إستعداد بالقيام بذلك فلا يحدد أجل له، أما في ما يخص الثمن فإننا سوف نتفق حوله مع البحارة أنفسهم دون أن يتدخل أي طرف في ذلك سواء كانوا أسرى خواص أو أسرى الباشا، وبإعتبارهم رعايا صاحب

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 99

السمو فلا يجوز أن يطلب الثمن أعلى من الثمن المعمول به حسب التقليد القديم المطبق على جميع الأمم الأخرى.[1]

البند الثالث عشر: إذا حدث و توفي تاجر أو غيره من الرعايا إمارة البندقية بمدينه الجزائر أو بأماكن أخرى تابعه لها فلا يستطيع حد سواء من الشخصيات الحاكمة أو غيرها الإستحواذ على أموال وأمتعته المتوفي، وإذا كان له وريثا فلا يمكن لأحد سواه الإستحواذ على أصغر جزء من أمتعته، و في حالة غياب الوارث فان منفذ الوصية المعين من قبل المتوفي يحتفظ بالإرث ويقوم منفذ الوصية أو شخص آخر معين من طرف المتوفي بإحصاء الأموال و الأمتعة و يحتفظ بها، وإذا تطلب الأمر تسليمها فإنه يوصلها إلى الوارث المعين بموجب الوصية لا غير. و لا أحد يعارض ذلك.

البند الرابع عشر: لن يرغم التجار البنادقة أو تجار مدينه الجزائر على إقتناء بضائع رغم إرادتهم ولن يشتروا سوى ما يرغبون فيه. ولن يجبروا على حمل البضائع على متن سفنهم أو يكرهوا على الإبحار، و لن يكره المجلس أو شخص آخر من رعايا صاحب السمو على تعويض خسارة الرعايا البنادقة المفلسين.

البند الخامس عشر: إذا وقع نزاع بين أحد رعايا صاحب السمو وأحد المسلمين أو غيره من الرعايا التابعين لحكومة الجزائر يفصل في الخلاف بحضور الداي والديوان لا غير. أما إذا كان الخلاف بين شخصين من رعايا صاحب السمو، يفصل فيه القنصل البندقي وحده.

البند السادس عشر: إذا جرح وقتل أحد رعايا البنادقة عقب خصام أو نزاع، تتم معاقبه المذنبين وفق قوانين وأعراف البلد .وإذا قتل احد الرعايا البنادقة مسلم ولاذ بالفرار فلا يحمل القنصل البندقي نتيجة ذلك الخطأ ولا الرعايا البنادقة.

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 99

البند السابع عشر: يستطيع القنصل البندقي من الأن ومستقبلا العيش في أمن و راحة تامين ولن يؤذي شخصه أو ممتلكاته أحد، وله حريه إختيار ترجمانه، ولما يرغب في الركوب على متن سفينه ما أو الخروج من الميناء فلا أحد يضايقه، ويمنح للقنصل أيضا مكانا لممارسة شعائر عقيدته.[1]

البند الثامن عشر: وليدوم سلامنا وصداقتنا، لكنه إذا حدث وأدت تصرفات ما إلى نكث المعاهدة فلا أحد يعترض سبيل القنصل البندقي و رعاياه الموجودين بالجزائر، وإذا رغبوا في مغادرة المدينة مع خدامهم و أمتعتهم سواء في فترة الحرب أو السلم فلهم ذلك ولو وجد منهم من كان مولودا بجمهوريه الجزائر.

البند التاسع عشر: أذا عثر البحارة الجزائريون على أحد الرعايا البنادقة على متن سفينة مهما كانت جنسيتها، ولو كان للأعداء الجزائر، فلا يتم التعرض له أو لبضاعته ويحظى الرعايا الجزائريون بالمثل.

البند العشرون: عند وصول عدد من السفن الحربية التابعة للبندقية، وبعد ما يشعر القنصل البندقي حاكم الجزائر بذلك، وبعد رسوها يؤمر بإطلاق وأحد وعشرون طلقة مدفعيه من القلعة تقديرا لجمهوريه البندقية . ويرد القائد البندقي على ذلك بالمثل، وتقدم المشروبات لتلك السفن.

البند الواحد والعشرون : يعفي قنصل البندقية من دفع أية ضريبه على البضائع الموجهة للاستهلاك الخاص أو على حاجيات ضرورية أخرى.

البند الثاني والعشرون: إذا صدر مستقبلا ما يناقض سلامنا، فلن يؤثر ذلك على صفو سلامنا ولن تنجم عنه القطيعة. غير أنه في إستطاعة الطرف المتضرر أن يرفع تظلم و بمقتضى هذه المعاهدة تتم معاقبة المخالفين. سيبقى عهدنا ثابت و وفاؤنا مصونا.

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 100

البند الثالث والعشرون: لا يسمح للسفن الحربية المجهزة للغزو من طرف إيالة الجزائر ورعاياها، مهما كان نوعها الغزو بخليج البندقية، بأية صفة كانت و لا لأي سبب كان، ولا يمكن لهذه السفن الغزو إلا على بعد ثلاثين ميلا من الجزر التابعة للبنادقة. وإذا إستولى الجزائريون على السفن التابعة للبندقية في هذا المجال يجب أن ترد .و إذا احتاجوا إلى مؤن ومشروبات يمكنهم التوجه إلى الجزر التابعة للبندقية حيث تتم تلبيه رغباتهم مثلما ما هي العادة.[1]

وإذ اتينا الى تحليل بنود هذه المعاهدة بدا بالديباجية فنلاحظ ما يلي:

- إن المفاوض البندقي لم يفاوض هذا السلام مع طرف واحد بل مع عدة أطراف، منها ما أشار إليه بوضوح و هو الداي و مجلس الديوان والجيش وأطراف أخرى ذكرت بصيغة غامضة "و كل الأطراف التي يهمها الأمر"، ومما لا ريب فيه أن رياس البحر كان الطرف المؤثر في ذلك، وتم الإشارة إليه في كل من البند الأول، البند الحادي عشر و الثاني عشر و التاسع عشر بصورة مباشرة و في معظم البنود الاخرى بصورة غير مباشرة.
- لقد تناولت المعاهدة مختلف المسائل المطروحة بين البلدين وبخاصة:

الملاحة البحرية

حمايه السفن

الرعايا التابعين للطرفين.

حددت مجال الغزو المسموح به للبحارة الجزائريين وتناولت موضوع الأرقاء وكيفية معالجته.

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 101

- تعرضت المعاهدة للمبادلات التجارية، وحددت الرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السفن التابعة للبندقية بخمسة بالمئة، ونصت المعاهدة على حقوق الرعايا حيثما وجدوا كحرية التنقل و حرية التجارة.

- أقرت المعاهدة الحصانة الدبلوماسية للقنصل البندقي وحددت بدقة الصلاحيات الممنوحة له قضائيا .

- نلاحظ أن المعاهدة أكدت على الجانب التجاري و الأمني، فمعظم بنودها نصت على ذلك.

- نجد أن البنود السرية أختفت في نصوص البنود العلنية ما عدا البند الثالث الذي ظهر بشكل جلي في البند الثالث منها.

- ضمنت المعاهدة حق ممارسة الشعائر الدينية للقنصل البندقي مع تخصيص مكان لذلك.

- أكدت المعاهدة على ضرورة إحترام والتقيد بمضمون المعاهدة وإلا فسوف تكون القطيعة بين البلدين.

- وبالرغم من تحفظ بعض نواب المجلس الشيوخ البندقي من نص المعاهدة، حيث إعتبروها هذه المعاهدة مذلة، إلا أنهم في نهاية المطاف، تمت المصادقة عليها.[1]

رغم مساعي البندقية العديدة التي إستغرقت وقتا طويلا تم الوصول الى إبرام هذه المعاهدة فان نتائجها لم تكن إيجابية لوقت طويل، حيث تأزمت العلاقات مع إعتلاء الداي محمد بن عثمان[2] الحكم، إذ لم تلتزم البندقية بالاتفاق السري القاضي بتقديم الهدايا في المناسبات وكان رد الداي عنيفا، فقد ألغى العمل بالمعاهدة، كما أمر بطرد قنصل البندقية.

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 102

[2] **الداي محمد بن عثمان باشا:** احد دايات الجزائر تولى الحكم في سنة 1766 ،عرف بعدله و حكمته و رجاحة عقله، استمرت مدت حكمه 25 سنة الى غاية وفاته بمرض في السابع من شهر جويلية من سنة 1791م. ينظر: Grammont.(H.D).histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830.édition leroux.paris.1887. .p317.341

حاولت سلطات البندقية الدخول في مفاوضات مع الداي محمد بن عثمان باشا، إلا أن هذا الأخير تماطل في الرد عليهم، و بعد إستشارة أعضاء الديوان وافق التفاوض مع ممثليها لكن ضمن شروط جديدة، تمثلت في تقديم هديه سنوية قيمتها 50000 سكينه و دفع 12 ألف سكينة سنويا بدلا من 10000 التي نص عليها الإتفاق الأول.[1]

المبحث الثالث: الصراع السياسي بين إيالة الجزائر و الإمارات الإيطالية خلال العهد العثماني.

لقد كان للبحرية الجزائرية مواجهات مع المدن الايطالية، لكن ما يلاحظ أنه رغم صغر حجم هذه المدن إلا أنه كانت لها ردود فعل، إذ غالبا ما كانت تتحالف مع المماليك الأوربية خاصة إسبانيا التي كانت تكن العداء للجزائر جراء ما تعرضت له سواحلها من غارات من البحرية الجزائرية.

1-التحرشات الإسبانية على السواحل الجزائرية و بداية التدخل العثماني 1505 – 1514م: بعد إحتلال المرسى الكبير سنة 1505م وهران عام 1509م توجهت أنظار الإسبان إلى الشرق فأحتلت بجاية في جانفي 1510م، وبإحتلالها دق ناقوس الخطر في كل السواحل الجزائرية إذ توجه الإسبان بعدها إلى عنابة التي إستسلمت لهم في نفس السنه وتركوا بها حاميه لحراستها، وخوفا من المصير المأساوي الذي لقيته كل من مدينه وهران و بجاية بتالي إستسلام المدن الواحدة تلوى الاخرى من قبل، كدلس، شرشال، تنس، الجزائر و مستغانم[2] .

إستنجد سكان مدينه بجاية بالأخوين عروج وخير الدين لصد العدوان الإسباني عنها خاصة بعدما ذاع صيتهم في الشرق والغرب نظرا للخدمات الجليلة التي قدموها للأندلسيين الفارين من بطش و تنكيل محاكم التفتيش بإسبانيا.

فاتصل بهما أعيان وعلماء المدينة والوالي الحفصي أبو بكر الحفصي سنه 1512م، فسار عروج الى المدينة مع فرقة من جنوده، قدر عددهم بخمسين رجلا يضاف إليهم أهلها من

[1] Ibid .p 318

[2] أسماء ابلالي، التحرشات الاسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن 10ه/16م قراءة في الدوافع و النتائج، مجلة الروافد للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، ع 02،2017، ص 45

المجاهدين، إلا أن عروج فشل في إقتحام المدينة وفقد خلال محاصرتها ذراعه التي بترت فعاد إلى حلق الوادي مركز قاعدته، وتكررت محاولاته في إسترجاع المدينة ما بين سنتي 1514م و1515م إلا انه فشل في ذلك ايضا[1].

لكن بالمقابل نجح هو وأخوه خير الدين في إسترجاع مدينه جيجل سنه 1514م بعد طرد الجنوبيين منها بطلب من سكانها واتخذها مركزا لقواتهم، وعين سكان جيجل عروج رئيسا عليهم.[2]و بهذا تمكن الاخوة بربروس[3] من إفتكاك مدينة جيجل من بين أيدي القراصنة الجنويز[4]

2-الحملات الجنوية على السواحل الجزائرية: لقد كان رد فعل شارل الخامس[5] عنيفا إذ كلف الأميرال الجنوي أندري دوريا بشن حملة على مدينة شرشال[6] سنة 1531م،بإعتبارها قريبة من مدينة الجزائر، والتي كانت المستهدفة هنا هي مدينة الجزائر و ليس شرشال، إضافة إلى أنها كانت مركزا لصناعة الأسلحة و السفن في الجزائر، و يضيف مارمول أن شرلكان كان يريد تدمير قطع من أسطول خير الدين الذي كان متواجدا في شرشال.، خاصة بعد أن علم أن خيرالدين قد جمع البحارة إستعدادا للتوجه إلى مضيق جبل طارق[7].

---

[1] اسماء ابلالي، المرجع السابق ، ص 46.

[2] المرجع نفسه ، ص 49

[3] **بربروس** : كلمة تعني الحية الشقراء، لقب بها خير الدين لأن لحيته كانت شقراء،ويقول فريق من المؤرخين الأوروبيين أن هذا اللقب هو تحريف لإسم بابا عروج أخ خير الدين. ينظر: مؤلف مجهول،المصدر السابق،،ص 10.

[4] ابراهيم سعيود، المرجع السابق، ص 206

[5] **شرلكان او شارل الخامس**: 1500-1558 أمير برغني أباه فيليب لوبو و أمه جان المجنونة، عندما توفي جده مكسيمليان هاسبورغ (1459-1519) عين إمبراطورا للرومانية المقدسة، التي ضمت (إسبانيا، النمسا، بلجيكا، هولندا، صقلية، سردينيا و نابولي)و قسم من بلاد الجرمان و أغلب البلاد الامريكية، فأصبح بإمبراطورتيه العظمى يقف وجها لوجه أمام الإمبراطورية العثمانية. ينظر: بسام العسلي، خير الدين بربروس، دار النفائس،ط2،بيروت، 1986، ص 49.

[6] **شرشال**: تعتبر من أهم المدن الجزائرية، تتواجد بين الجزائر ووهران، و كانت المدينة في القرن 10ه/16م مركزا للحكم العثماني في الجزائر، و قد حصنها عروج سنة 1516م و أقام بها قلعة. ينظر: مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 47

[7] مارمول كربخال، افريقيا،ج2، تر: محمد حجي و آخرون، دار المعرفة للنشر، الرباط، 1989، ص 357

خرج دوريا مصحوبا بعشرين سفينة إسبانية و عشرة أخرى جنوية كلها من نوع قادرغة (سفن عملاقة) على متنها ألف وخمسمائة رجل من ميناء جنوة في جويلية 1531م،و أغار على ميناء مدينة شرشال، الذي لم يكن يحرسه سوى مئات من البحارة الذين تحصنوا في القلعة، تاركين رجال أندري دوريا ينهبون كل ما وجدوه في المرسى، كما أحرقوا البعض من السفن الجزائرية.[1]

غير أن البحارة الذي كانوا بالقلعة إنقلبوا عليهم، بعد أن خرجوا من مخابئهم مستغلين تفرق الجنود الاسبان في أزقة المدينة للنهب، بالمقابل قام أسطول خير الدين بمحاصرتهم بعدما تظاهر بتجاهله للحملة وإنصرافه للهجوم على مدينة قادس، فعاد و باغتهم بهجوم خاطف، ما جعل دوريا ورجاله يلوذون بالفرار[2]، و ينسحبون إلى جزيرة مايورقا تاركين وراءهم ما يقارب 1700 من الأسرى ومئات القتلى .وبهذا إنهزم الإسبان بفضل الخطة المحكمة التي إنتهجها خير الدين في صد الحملة على المدينة[3].

تواصلت الهجمات الجنوية على الجزائر في عهد الملك الأسباني فيليب الثاني[4] الذي حاول فرض سيطرته على البحر المتوسط، إذ أعد حملة صليبية ضخمة ضمت القوات البحرية الإسبانية والجنوية، أسندت قيادتها للجنوي جيوفاني أندري دوريا إبن الأميرال أندري دوريا.

حيث أبحر من جنوة في أوائل شهر أوت من سنة 1601م على رأس أرمادة بحرية مشكلة من 68 سفينة على متنها عشرة الآف جندي، ودعا من خلال رسالة وجه نسخة منها إلى

---

1 خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر و التوزيع،ط1، الجزائر، ص 149

2 خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص 149

3 المصدر نفسه، ص 150

4 **فليب الثاني**: ولد في الحادي و العشرين من شهر أيار من عام 1527م في أحد البيوت المجاورة للقديس بابلودون برناردينو " Bablodoné Bablodoné Bernardino" التي عاش فيها، و تبنى عاداتها و تقاليدها و لغتها. ينظر: الحايك سيمون، ابن أمية او ثورة الموريسكيون، د د ن، د ط، 1996م، ص 33 .قضى اولى سنوات حياته بجانب والدته الملكة ايزابيلا البرتغالية، التي أشرفت على رعايته، تزوج الملك فيليب الثاني عام 1543م من ماريا البرتغالية، هذه الأخيرة توفيت عام 1545م تاركة وراءها ولد هو ضون شارل الثاني. ينظر: محمد عبده حتاملة، التنصير القصري لمسلمي الاندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين، د ط، عمان، 1986، ص 13.

الفاتيكان و أخرى الى حاكم جنوة، بأن هذه الحملة هي الأقدس على الإطلاق داعيا كل المماليك النصرانية للمشاركة فيها قصد تحرير الأسرى النصارى، إلا إن هذه الأرمادة منيت بالفشل وعادت أدراجها بعد أن تبين لدوريا أن التحصينات ستحول دون نجاح خطته.[1]

إستمرت إمارة جنوة في ممارسة القرصنة ضد السفن الإسلامية في البحر المتوسط مستعينة بقوات فرسان مالطا تارة، وقوات فرسان القديس ستيفان تارة اخرى، وذلك طيلة القرنين السابع عشر و الثامن عشر، ففي سنة 1794م وبسبب هجمات البحارة الجنويز المتكررة، أمر الداي بتجهيز مراكب جهادية والإتجاه بها نحو سردينيا وجنوة، تمكن خلالها البحارة الجزائريين من الإستيلاء على عشرة مراكب سارد و مراكب جنوية عادو بها كغنائم[2]

المبحث الرابع: عوامل تأزم العلاقات بين إيالة الجزائر و المدن الايطالية: عرفت العلاقة بين الطرفين تذبذبا فتارة تنعم بالهدوء والسلم وتتحول إلى صراع وحرب تارة اخرى، ومن بين أبرز العوامل التي أنتجت توترا سياسيا بين البلدين موضوع القرصنة و الإتاوات.

- القرصنة: كانت القرصنة من بين أبرز مسائل الخلاف بين إيالة الجزائر والإمارات الإيطالية و التي جعلت العلاقات تتأرجح بينهما من حين إلى آخر، و لم تكن تخص الطرفين فقط بل تعدت إلى كل الدول المطلة على الحوض المتوسط.[3] لكن من الخطأ الإعتقاد أن القرصنة ظهرت مع الجزائريين بل هي ظاهرة قديمة مارستها كل شعوب البحر المتوسط بداية بنرمان والصقليين والإسبان والجنويين والدليل على ذلك ما جاءت به النصوص التاريخية[4]

[1] ابراهيم سعيود، القرصنة المتوسطية خلال الفترة الحديثة القرصنة الايطالية نموذجا، مجلة الواحات للبحوث والدراسات 11، سنة 2011، ص 156،157

[2] أحمد شريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب اشراف الجزائر 1754،تح: احمد توفيق المدني، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص 66.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث، مكتبة انجلو، ط1، القاهرة، د س، ص 103.

[4] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 122.

وبما أن الجزائر كانت تابعة للخلافة العثمانية فبالتالي أصبحت وكيلا لها في البحر الأبيض المتوسط وبما أن الخلافة كانت في عداء مع هذه المماليك، فالأمر كذلك بالنسبة للجزائر، التي غالبا ما كانت تتعرضت سواحلها لهجمات بغرض بسط نفوذها في البحر الأبيض المتوسط خاصة من طرف فرنسا و هولندا وجنوة.

كان رد الفعل المباشر على التهديدات المسيحية هو قيام بعمليات جهادية[1] للدفاع عن السواحل الجزائرية، خاصة بعد إستقرار الأتراك بالجزائر و إكتسابهم لأسطول قوي وبحارة أكفاء، تجلت عمل البحرية الجزائرية في ضرب الأساطيل الأوروبية المتحالفة لإنقاذ مسلمي الأندلس، ولهذا جعلت عملية الجهاد البحري من الجزائر قوة في المنطقة الغربية للبحر المتوسط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلادي فلم تكن مرعبة للأمم مسيحيه فقط بل قوة أساسية تعتمد عليها الخلافة العثمانية.[2]

وبالتالي أصبحوا قوة تصارع من أجل الفوز بالسيادة على الحوض المتوسط،[3] إذ وصفها ابن سحنون بقوله "**إن أهل الجزائر نصرهم الله لم تزل اساطيلهم تغزو في البحر حتى ضيقو على الكفرة عرضيه و كثيرا ما غزت الكفرة بلدهم فرجعوا بخفي حنين وباءوا بخسر و هين**"[4].

---

[1] **الجهاد البحري** :هو النشاط الذي مارسه البحارة الجزائريون الذي اعتبروه أفضل من جهاد البر مستدلين على ذلك من فقه السنة من أحاديث للرسول صلى الله عليه و سلم في قوله: (شهيد البحر مثل شهيدي البر)، و كلمة جهاد مأخوذة من كلمة جهد و هو بذل طاقة في مقاتلة العدو من اجل اعلاء كلمة الله و رفع راية الحق، تكونت النواة الاولى للجهاد البحري من طرف الأندلسيون و التي ظلت غير منظمة ضد الإسبان و البرتغاليين حتى ظهور الإخوة بربروس اللذان عملا على تنظيم الصفوف و توجيهها نحو الهدف المشترك المتمثل في مهاجمة الصليبيين، فاعتمدوا في البداية على أسلوب الكر والفر في البحر بسبب عدم قدرتهم على الدخول في حرب نظامية مباشرة ضد القوى المسيحية (الإسبان، البرتغال، فرسان القديس يوحنا) و بهذا إعتبروا أن الجهاد البحري حق مشروع ضد هجومات المسيحين المتكررة و ليس بقرصنة كما يدعي الأوربيون، و أصبح يدر على الايالة غنائم بحرية كبيرة. ينظر كل من : بسام العسلي، الجزائر و الحملات الصليبية، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 187. و خير الدين شترة، النشاط البحري للأسطول الجزائري خلال العهد العثماني، مجموعة مقالات ضمن كتاب الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، المرجع السابق، ص 657،658.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1816-1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، 1997م، ص 250

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ – العهد العثماني-، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 44

[4] احمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص 116

لكن من وجهة نظر الدول الأوربية والمدن الإيطالية خاصة هو إعتداء وحرب ومطاردة غير معلنة، وهي بديلة للمعارك المباشرة بدليل ما كانت تتعرض له من سطو ونهب ومهاجمة لسواحلها وجزرها من أجل الحصول على غنائم، كما أنها إعتبرتها شكلا من أشكال العنف الممارس على السفن التجارية بالبحر الأبيض المتوسط[1].

وبناءا على ذلك كانت تشن بأسطولها غارات على السواحل الاوربية بغرض تأديب الدول التي كانت تهاجمها وتتحالف ضدها، ففي سنه 1550 م نظم الأسطول الجزائري حملة نحو خليج نابولي وإستولى على قادس[2].

ويشار أيضا على أنه في سنة 1657 م جهزت البحرية الجزائرية سبعة مراكب جهادية إتجهت بها نحو سواحل الإيطالية، إستولت خلالها على سفينة محملة بالنقود والفضة الذخيرة الحربية، و في عام 1713م استولى البحارة الجزائريين على سفينة نابولية قادمة من السويد محملة بالبضائع.[3]

- ارتفاع قيمة الإتاوات: لقد شكل موضوع الاتاوات والهدايا المفروضة على الامارات الايطالية عاملا مهما في تأزم العلاقات، خاصة وان نشاط الجهاد البحري تراجع مع القرن 18م بشكل ملحوظ رغم فترة الازدهار التي عرفها في السنوات الاولى و التي ساهمت بقسط وافر في تغطية العجز المالي للإيالة بين سنتي 1805و 1815م بأرباح قدرت ب 8000 فرنك[4] .

والسبب في ذلك يعود إلى أن أغلب الدول الأوربية كانت في حالة سلم مع الإيالة[5]، فأمام هذا النقص (الغنائم البحرية) سعت الجزائر إلى تعويض تلك الموارد المالية بطرق أخرى، مثل السماح للمدن الإيطالية على غرار البندقية و جنوة بالملاحة في الحوض الغربي من البحر الأبيض

[1] علي بن عبد الله ملحم، القرصنة البحرية على السفن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر،2007-2008، ص 156

[2] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 141

[3] جون بول وولف، الجزائر و أوروبا، تر: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، 1986م، ص 417.

[4] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830) م، دار هومة، د ط، 2004، ص 538

[5] منور مروش، القرصنة بين الأساطير و الواقع، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر،2007، ص30

المتوسط مقابل دفع إتاوات، التي إختلفت من منطقة إلى أخرى،[1] و قد سبق إعطاء نماج عنها في محطات سابقة من هذا البحث.

لكن وفي كثير من المرات حاولت هذه الإمارات الإيطالية التنصل من هذه المعاهدات هروبا من قيمة الإتاوات والهدايا الباهظة، معلنة عن تمردها من خلال إرسال حملات للضغط على حكومة الجزائر، هذا ما فعلته إمارة البندقية سنة 1767م لما سعت عبثا للتحلل من شروط معاهدة 1763م التي سبق عرضها مع إيالة الجزائر، مرسلة أسطولا حربيا بقيادة الأميرال " أنجلو أمو" في 13 جويلية، للضغط على الداي محمد بن عثمان باشا للعمل بنصوص المعاهدة دون البنود السرية، لكن دون جدوى وعلى الرغم من هذه الإستعراضات العسكرية، إلا أنها فشلت ورضخت لشروط الداي بل وأضيفت عليها قيمة إتاوات والهدايا من عشرة الآف سكينة إلى 31 ألف سكينة تقدمها كل سنتين.[2]

وكخلاصة للفصل نخرج بمجموعة من الاستنتاجات لعل من أهمها:

- لم تكن العلاقات الجزائرية الإيطالية عموما والجنوية على وجه الخصوص وليدة العهد العثماني بل أقدم من ذلك وبالتحديد منذ منتصف القرن الثالث عشر.
- مبدا القوة هو الذي كان يسيطر ويتحكم في سير العلاقات الجزائرية مع الإمارات الإيطالية، فكانت تسعى دوما للإرضاء الجزائر للحصول على إمتيازات
- لم يكن من السهل على إمارة البندقية الحصول على فرصة لإبرام معاهدة مع الجزائر، لهذا نجد أن المفاوضات إستغرقت فترة طويلة
- سعت البندقية من وراء إبرام إتفاقيات مع الجزائر إلى حصول على حرية الملاحة في الحوض المتوسط و تأمين حماية سفنها التجارية .

لم تعرف العلاقات الجزائرية الجنوية إستقرارا بل تراوحت بين السلم و الحرب، السبب في ذلك يعود لعدم إلتزام بالمعاهدات.

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 197

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 102

الفصل الثاني

ميكانيزمات وبنية المبادلات التجارية بين الجزائر وجنوة

المبحث الاول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني

1-الزراعة و الحرف

2-التجارة الداخلية و الخارجية

3-مشاكل التجارة الخارجية

المبحث الثاني: ميكانيزمات التبادل التجاري

1-الموانئ

2-العملات

3-الاطوال، الموازين و المكاييل

4-التنظيم الجمركي

المبحث الثالث: بنية المبادلات التجارية

1-الصادرات

2-الواردات

3-دور اليهود في المبادلات التجارية

المبحث الاول: واقع الإقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني:

عرفت إيالة الجزائر خلال العهد العثماني تنوعا في العلاقات السياسية والتجارية، فتحت لها مجالا لدخول السلع الأجنبية للأسواق المحلية من جهة، وتسويق السلع المحلية في الأسواق الأوربية من جهة أخرى، فكان يتم ذلك عن طريق المبادلات تجارية التي أسهمت في إنعاش الإقتصاد الجزائري، ونشطت حركة التجارة خاصة مع جنوة، ساعدها في ذلك مجموعة من الهياكل والأنظمة التجارية، وقبل التطرق إلى حجم المبادلات بين البلدين والوسائل التي ساهمت في تسهيل عملية التصدير والإستيراد مع هذه الإمارة إرتئينا أن نسلط الضوء عن واقع الإقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني .

1- الزراعة و الحرف:

أ- **الزراعة:** لم يتطور قطاع الزراعة في الجزائر منذ أواسط القرن السابع عشر ميلادي فاقتصر الفلاحون على إستعمال الآلات البسيطة ووسائل ري تقليدية وبهذه الأساليب البسيطة ظلت أغلب الأراضي الخصبة تعاني الأهمال، إلا أنه بالرغم من هذه الظروف الإنتاجية التقليدية فإن الفلاحة كانت مزدهرة ما عدا في سنوات القحط.

فقد كانت الجزائر في العهد العثماني تنتج جميع أنواع الفواكه و الخضر و الحبوب بكميات تزيد عن حاجيات السكان، و قد أكد شارل هذا الأمر حيث كتب بهذا الصدد يقول « ان هذا القطاع كان مزدهرا فكانت هناك اجنة الكروم والأشجار المثمرة التي لم تعرف مثلها في أوروبا وأن الأراضي كانت مغطاة بأجمل الغابات والبساتين.[1]

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص 108.

كما تميزت الجزائر بشاسعة أراضيها، لهذا إلتجأت السلطة العثمانية إلى عملية تقسيم الأراضي بالشكل الذي راته كفيلا بأن يقدم لهذا القطاع نوعا من التوازن، وتمثلت هذه التقسيمات فيما يلي: الملكية الخاصة، أراضي الحبس والأوقاف، أراضي عزل البايلك.[1]

كانت هذه الأراضي على إختلاف ملكيتها تنتج كميات كبيرة من الحبوب بأنواعها والخضر والفواكه. وكانت هذه المحاصيل تسد حاجيات سكان البايلك، كما كان يصدر البعض منها نحو المناطق الداخلية أو الخارجية، فالظروف الطبيعية الملائمة للزراعة في الجزائر بالإضافة إلى مساهمة الجالية الأندلسية في هذا المجال ساهم كثيرا في إزدهارها، هذا ما أكده العديد من الرحالة الذين زارو البلاد فهذا هايدو مثلا ذكر أن فحص دار السلطان كان يشتمل على 1000 بستان. أما الأب دان فسجل أن الجهات القريبة من دار السلطان كانت توفر على 18000 مزرعة.[2]

كما إشتهرت الجزائر العثمانية بوفرة إنتاج الحبوب وجودتها خاصة على مستوى بايلك الشرق إذ إمتازت مدينة عنابة بخصوبة أراضيها، وتعتبر الحبوب أكثر المحاصيل الزراعية إنتاجا بها [3] نظرا للكميات الضخمة التي كانت تصدرها إلى الدول الأخرى، التي غالبا ما كانت تتجاوز أربعين حمولة أي ما يعادل 16.000 صاع من الحبوب، وقد تبلغ في السنوات الخصبة حوالي 100.000 صاع، هذا ما أكده أحمد باي في تقاريره الذي كان يبعث بها إلى الداي حسين وفي مذكراته حين كتب بهذا الصدد يقول: " إن كل ثروتنا تتمثل في القموح "[4]، وبهذا أصبح ميناء عنابة يحتل الرتبة الأولى مع ميناء دار السلطان في تصدير الحبوب من قمح وشعير[5].

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص-ص 58،59.

[2] عبد الحميد بن اشنهو، الدور الذي لعبته الجزائر في القرن 16 بالبحر المتوسط، مجلة لاصالة، ع 8، ماي-جوان 1972، ص 301.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و ابحاث، المرجع السابق، ص 114.

[4] احمد باي، مذكرات احمد باي، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، 1981م، ص 45.

[5] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الاقتصادية بعنابة اثناء العهد العثماني، مجلة الاصالة، ع 34-35، مكتبة البعث، جوان-جويلية، الجزائر، 1976، ص-ص، 96،99

كما لعبت الجالية الأندلسية التي إستقرت في مختلف المدن الشمالية دورا كبيرا و مهما في ازدهار الزراعة، إذ أصبحت الكثير من المناطق بفضل مهارتهم تشتهر بزراعة الخضر بإختلاف أنواعها والفواكه بتعدد أصنافها، ولعل من أهم أنواع الأشجار المثمرة التي نجح الأندلسيون في تطوير إنتاجها وتحسين أنواعها عن طريق التقليم والتطعيم بعد أن كانت تعاني من الإهمال مثال ذلك نذكر: أشجار البرتقال والمشمش والتفاح والرمان، الإجاص، الكرز، اللوز، والزيتون والكروم بالإضافة إلى أنواع البطيخ.[1]

أما الأنواع التي أدخلوها إلى الجزائر والتي يرجح أنها لم تكن معروفة أو شائعة قبل مجيئهم فهي الليمون ومختلف أنواع الخضر كالفلفل والبطاطس والطماطم والباذنجان، هذا الأخير إستمد تسميته من مقاطعة أندلسية هي بتانجال. أيضا الزعفران، والسبانخ والقرنون، الكرات والجلبان والملفوف أو الكرنب والقرمز الذي كان يستعمل في صباغة المنسوجات بالبليدة ودلس بالإضافة إلى العديد من أنواع الزهور التي كانت تزرع بغرض تقطيرها مثال ذلك الورد.[2]

كما نجح الأندلسيون إلى حد بعيد في توسيع زراعة الليمون والبرتقال بنواحي البليدة والتوت بإقليم القليعة وشرشال حيث كانت تربي دودة الحرير كما اعتنوا بزراعة العنب بنواحي الجزائر، بعد أن إنحطت نوعيته وكاد يختفي، فإستخرجوا منه الخل الذي لاقى إقبالا كبيرا من طرف البحارة و الجند الانكشاري.[3]

ومما ساعد الأندلسيون على تطوير الزراعة معرفتهم بطرق الري الملائمة والتي كانت تقوم على تنظيم محكم ودقيق للمصادر المائية المتوفرة ببعض المناطق، فأقاموا لهذا الغرض الأحواض والصهاريج والسواقي والقنوات.[4]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، دار المدار الاسلامي، د ط، بيروت، د س ، ص 139.

[2] المرجع نفسه ، ص 50

[3] المرجع نفسه، ص 50

[4] المرجع نفسه، ص 50

كما إشتهرت الصحراء الجزائرية بجودة تمورها المشهورة بجودتها العالية، فهذه منطقة وادي ريغ مثلا كانت تمتلك سبع و أربعين واحة تنتج أجود أنواع التمور، التي كانت تسد حاجيات السكان، وتصدر إلى الخارج.[1]

إن إهتمام الجزائريين والمساهمة الفعالة للجالية الأندلسية في المجال الزراعي و إشرافهم على خدمة أراضيهم التي إمتلكوها وحبهم لمهنتهم، كان سببا في وفرة الإنتاج الفلاحي.

ب- الحرف: عاشت أوروبا خلال القرن السادس والسابع عشر ميلادين ثورة صناعية كبيرة، وكان على الجزائر بالمقابل مواكبة هذا التطور، لكن إهمال السلطات العثمانية لهذا الميدان ساهم بقسط كبير في ركوده مقارنة بما كان موجودا في أوروبا.

ومع هذا ساهم الجزائريون بالمشاركة الفعالة و المهمة للجالية الأندلسية في رواج العديد من الحرف وبعض الصناعات التي مكنت الجزائر من سد حاجيات السكان لبعض المواد المصنعة، كما سمحت لها بتحقيق نوع من التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

ففي مدينة الجزائر فقط على سبيل المثال إنتشرت بها بعض الحرف مثل صناعة الخفاف والمحافظ وأدوات الزينة الخاصة بالأسلحة وغيرها وهي مصنوعة في الغالب من القطيفة الخضراء والحمراء بالإضافة الى صناعة الروائح و العطور المستخرجة من الورد والياسمين[2].

ومن بين المهن التي ظهرت في الجزائر العثمانية نذكر صناعة القاوقجية وهي حرفة بدت سيطرة الكراغلة فيها بارزة[3]. كما إنتشرت أيضا حرفة الحدادة والنجارة والخياطة ومعالجة الخزف والجلد والحرير.

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 51

[2] عائشة غطاس، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م (مقاربة اجتماعية- اقتصادية)، منشورات ANEP دط، دس ط، ص 4

[3] المرجع نفسه، ص 4

كما لعبت الجالية الأندلسية دورا بارزا في إزدهار بعض الحرف والصناعات في الجزائر العثمانية و من بينها نذكر:

- النسيج: بالإضافة إلى اليد العاملة المحلية التي إشتغلت بهذه الحرفة فهناك ما إرتبط ظهورها بالوجود الأندلسي كنسيج "القطيفة". ولقد إشتهرت مصانع الحرير بكل من دار السلطان والقليعة وشرشال وبرشك بجودة إنتاجها الذي كان يغطي حاجة المدن الرئيسة[1].

- التطريز و توشيح الثياب الحريرية بالذهب والفضة: لقد إختص بهذه الحرفة الأندلسيون دون غيرهم من الجاليات المتواجدة في الجزائر و لم ينافسهم فيها سوى اليهود الذين قدموا معهم[2] وبعض العائلات الحضرية التي إحتكت بهم و تعاملت معهم[3].

- صناعة الصابون والمستحضرات العطرية: إرتبطت هي الأخرى بالصناع الأندلسيون الذين نجحوا في إستحضار أنواع عديدة من العقاقير، فإستخلصوا المياه المقطرة والورود والزهور اللارنج والبرتقال[4].

- صناعة المجوهرات والحلي: عرف بها اليهود، وقلدهم في ذلك الحضر خاصة في صناعة الخواتم الفضية و الذهبية المرصعة والأساور والخلاخل والأقراص[5].

- صناعة الأسلحة وتحضير البارود: نجح الصناع الأندلسيون في إنتاج نوع محلي من البنادق وأتقنوا تقنيات تحضير البارود[6].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و ابحاث، المرجع السابق، ص –ص، 140، 141

[2] الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 151.

[3] لاكوست ايف و اندري برنيان و اخرون، الجزائر بين الماضي و الحاضر، اطر نشأة الجزائر و مراحلها، تر: رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960م، ص 151.

[4] ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، المرجع السابق، ص 52.

[5] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 298.

[6] المرجع نفسه، ص 299

- صناعة الحدادة ومعالجة المعادن: إنتشرت خاصة بشرشال، حيث تم معالجة خامات الحديد الموجودة في تلك الجهات [1]، كما طورت نوعا جديدا من الفولاذ الذي إستعمل في صنع البنادق وإطارات الابواب والنوافذ والشرفات لشدة مقاومته ومتانته.[2]

- صناعة الخشب والنجارة: بفضل وفرة الأخشاب خاصة على مستوى الشرق الجزائري ونقصد من ذلك مدينة جيجل، تمكنت السلطة العثمانية من صناعة السفن والزوارق، كما إستخدم الأندلسيون هذه المادة في صناعة الخزائن والصناديق والموائد المختلفة والأبواب وغيرها[3].

- صناعة الجلود: ساعد على تطوير هذه الصناعة وجود أحواض خاصة في كل من دار السلطان، والبليدة وقسنطينة حيث كانت تعالج فيها الجلود قبل توجيهها الى مشاغل الإسكافيين[4]

- صناعة الخزف و الأدوات الفخارية: إشتهر بها السكان المحليون وكذا الجالية الأندلسية، حيث كانت تستخرج أنواع مختلفة من الجرار والزهريات والأدوات المترلية الفخارية التي كانت تتميز بصلابة فخارها و تنوع نقوشها و كثرة رسوماتها[5].

كل هذه الحرف نظمت، بحيث وضعت لها السلطة العثمانية قوانين تضبطها وتسيرها، كما وضعت على رأس كل حرفة أمينا يسير مصالحها و ينظم أمورها و يجمع الرسوم المستحقة منها ليقدمها إلى السلطة[6].

2- التجارة الداخلية و الخارجية: كانت التجارة في الجزائر على العهد العثماني شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى على نوعين، داخلية و خارجية، و الجزائر بحكم موقعها الممتاز و تعدد ثرواتها كانت على إتصال بالعديد من الدول، هذا فيما يخص التجارة الخارجية أما الداخلية فقد

[1] لاكوست و برينات، المرجع السابق، ص 150
[2] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 298.
[3] المرجع نفسه، ص 69-141.
[4] المرجع نفسه، ص 299.
[5] المرجع نفسه، ص 141.
[6] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 62.

وفرت السلطة العثمانية مجموعة من المقومات ساهمت في تطويرها وتنشيطها منها الأسواق وطرق المواصلات والأمن.

أ- التجارة الداخلية: كانت تتم المبادلات التجارية داخليا على مستويين: المدن و الأوطان اما علَة المستوى الأول فكانت تتم في الحوانيت التي إنتشرت عبر الأحياء فكان السكان يشترون ما يشاؤون من المنتوجات[1].

أما فيما يتعلق بالتجارة على مستوى الأوطان فقد كانت تتم بالأسواق الأسبوعية التي مازال الكثير منها موجودا إلى يومنا هذا، مثل سوق الأحد و سوق الأربعاء و غيرها من الأسواق، حيث كان لكل قبيلة أو عرش سوق محدد بيوم معين يجتمع فيه سكان المنطقة بتجار من المناطق المجاورة، يحضرون سلعهم لبيع فائض انتاجهم من مختلف المحاصيل الزراعية سواء بالبيع أو بالمقايضة، وبيع المواد المصنعة ذات الجودة العالية للتجار الذين يقومون بدورهم بنقلها إلى أسواق أخرى في مواطن مختلفة، وبهذا كثرت الأسواق بكل من متيجة والبليدة التي كان مربو الماشية يبيعون فيها حيواناتهم من البقر والخيل و الصوف و غيرها[2].

ب- التجارة الخارجية: عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا تجاريا كبيرا، حيث كانت تتعامل مع المشرق والمغرب أو حتى مع مماليك أوربا معا وذلك ببيع ما حصل عليه الأسطول من غنائم أو من فائض المنتوجات المحلية سواء في الأسواق العربية أو الأوربية[3].

كانت هذه التجارة تدر أموالا طائلة، مما دفع الدول الأوربية إلى التسابق للمتاجرة مع الجزائر، ولقد لعب اليهود دور مهما في الميدان التجاري كما كانت الأسواق الجزائرية عامرة بمختلف السلع المستوردة و المحلية[4].

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 64

[2] لاكوست و برينيان، المرجع السابق، ص 194.

[3] مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 123

[4] عبد الحميد بن اشنهو، الدور الذي لعبته الجزائر في القرن 16 بالبحر المتوسط، المرجع السابق، ص 301.

كما ساهمت المعاهدات المبرمة بين الجزائر وممالیك أوروبا في الميدان الإقتصادي بغزو الأسواق الجزائرية، فتدفقت بذلك البضائع وإزدهرت البلاد بشكل كبير حتى أصبحت الجزائر تعج بالتجار الأوربيين[1].

بهذا إحتلت التجارة الخارجية في الجزائر في العهد العثماني مقاما مهما، حيث إعتمدت في البداية على العمليات الجهادية، إذ فضل التجار المشاركة في تسليح المراكب لرياس البحر و القيام بعمليات المبادلات التجارية مع السفن الأجنبية في عرض البحر، و كانت السفن الأوربية لا تملك من الموانئ الهامة إلا موانئ دار السلطان التي كانت غالبا مشحونة بالمراكب الأوربية التي كان يجلبها رياس البحر[2] .

3- **مشاكل التجارة الخارجية- :** عرفت التجارة الخارجية مجموعة من معوقات تسببت في تدهورها نذكر من بينها:

أ- المنافسات الأوروبية: عرفت المبادلات التجارية بين الجزائر وجنوة تطورا ملحوظا فيما يخص بنيه التجارة الخارجية، ما جعل جميع الدول تتنافس في ما بينها من أجل التقرب من الجزائر كعقد التحالفات و إبرام المعاهدات.

-إنجلترا : التي سعت لربط علاقات سلمية إقتصادية في إطار التبادل التجاري، تحصلت من خلالها على مجموعة من الإمتيازات[3]. أما فرنسا فعلى اثر المعاهدات والاتفاقيات التي منحت لها إمتيازات أيضا إستطاعت تنشيط تجارتها، فحققت بذلك مكاسب إقتصادية من أهمها الحصول على حق صيد المرجان وإحتكار تصدير الحبوب والصوف والشمع والجلود [4] .

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 260.
[2] لاكوست و برنيان، المرجع السابق، ص، ص 155، 156
[3] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجة، المرجع السابق، ص 25.
[4] شويتام ارزقي، المرجع السابق، ص 357.

ب- ضعف السلطة السياسية: ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن الحكام العثمانيين على إختلاف درجات السلم الوظيفي، إهتموا بجمع الأموال، مما جعلهم يتناسون مع مضي الزمن خدمة المصلحة العامة، و لم يعودوا يهتمون إلا بالتنظيمات الإدارية التي هدفت إلى ضمان مداخيل الدولة المالية [1] .

والملاحظ أن عدد من الدايات الذين حكموا البلاد كانوا غير قادرين على تسيير شؤون الدولة، لأن البعض منهم وصلوا إلى مناصبهم بفضل تمرد الإنكشارية للمطالبة بزياده الأجور[2] .

ولعل ما يميز هذه المرحلة هو عدم الإستقرار والأمن، الذي تجسد في عمليات إغتيال عدد من الدايات والبايات على حد سواء، نذكر من بينهم الداي محمد سنة 1718 م و الداي مصطفى سنة 1805م والداي أحمد سنة 1808م والداي الحاج محمد سنة 1815 م ومن بين البايات نذكر أحمد باي بن فرحات سنة 1703 م وإبراهيم باي سنة 1707م، وصالح باي 1719 م والمصير نفسه لقيه بعض الموظفين مثل خزناجي الداي محمد بن عثمان باشا، وخزناجي الداي مصطفى [3].

كما ظهر إلى جانب الإضطرابات وعدم الإستقرار في أجهزة الحكم حركة العصيان ضد الحكم العثماني خاصة في مطلع القرن الثامن عشر بقيادة الطريقة الدرقاوية التي تحركت بتلمسان عام 1779م في عهد الباي حاج خليل، أيضا الثورة التجانية التي ظهرت في كل من عين ماضي والأغواط ما بين سنة 1785 و سنة 1786م [4].

فما يمكن قوله هو أن النتيجة المنطقية لهذه الحالة التي أصبحت عليها السلطة العثمانية في الجزائر، لم تعد في صالحها، وأصبحت مقبلة على ضائقة سياسية وإنهيار إقتصادي.

---

[1] دادة محمد، جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، المرجع السابق، ص 112.

[2] Grammont. Op.Cit. p 370.

[3] بليل رحمونة، العلاقات التجارية، المرجع السابق، ص 11

[4] بلبراوات بن عتو، الباي محمد الكبير و مشروعه الحضاري (1759-1797)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة وهران، 2001-2002م، ص 189

وإلى جانب العوامل الداخلية، كانت هناك عوامل خارجية مهمه أثرت على الأوضاع الإقتصادية في الايالة تمثلت في تعرض السواحل الجزائرية للخطر بعد أن أضحى تدخل الأوروبيين في شؤون الايالة يأخذ شكلا صريحا في أوائل القرن الثامن عشر[1]، تحت غطاء إنهاء ما يسمى بالقرصنة و تحريم تجارة الرق و حرية الملاحة البحرية.

تجسدت هذه التدخلات في مجموعة من القرارات خرجت بها مؤتمرات عقدتها الدول الأوربية المتحالفة ضد الجزائر نذكر من بينها [2]:

أ- مؤتمر فيينا: كان في أواسط عام 1814 م بحيث إجتمع الساسة الأوروبيون في مؤتمر بمدينه فيينا جاء قرارهم النهائي عام 1815م بوقف القرصنة والإسترقاق ومحاولة السيطرة على الجزائر وإخضاعها، من خلال الوقوف في وجه النشاط البحري الجزائري [3].

ب- مؤتمر اكس لاشابيل: عقد سنة 1818م وكان من قراراته منع كل من الجزائر وطرابلس عن ممارسة القرصنة و إلغاء الإسترقاق، بحيث قدم أسطول إنجلترا و فرنسا في 5 سبتمبر 1819م إلى الجزائر، ليعلن إلى الداي قرارات المؤتمر القاضية بمنع ممارسه اللصوصية أو القرصنة وتجارة العبيد، لكن الداي حسين رفض الإمضاء على الوثيقة التي قدمت له[4]. وأجاب أنه لا يستطيع أن يتخلى عن حقه في التعرف على البواخر الأجنبية لأنها هي الوسيلة الوحيدة للتعرف على البواخر العدوة من الصديقة[5].

ما يمكن إستنتاجه من المعطيات التي تم عرضها أن تدهور الأوضاع الداخلية للجزائر إنعكس سلبا على الوضع الخارجي، ما جعل الدول الأوروبية تنتهز فرصتها من أجل القضاء على القوه البحرية الجزائرية بعنوان إشهار الحرب ضد القرصنة.

---

[1] دادة محمد، جوانب من الحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 115.

[2] هلالي حنيفي، العلاقات الجزائرية الاوربية و نهاية الايالة (1815م-1830م)، دار الهدى، ط 1، الجزائر، 2007،ص 13.

[3] هلالي حنيفي، الوفاق الاوروبي و انعكاسه على الايالة الجزائر، مجلة الحوار المتوسطي، ع 13-14، ديسمبر 2016، ص 15

[4] محمد بوشنافي، الداي حسين و سقوط الايالة الجزائرية (1818م-1830م)، مجلة العصور، ع 6-7، ص 104

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها قبل 1830، دار الامة الجزائرية،ج2،ط2، 2007،الجزائر،،ص 65.

- الوضع الصحي: تعد الأمراض والأوبئة من العوامل التي تسببت في تأخر المجتمع وضعفه، نظرا لما كانت تنتجه من أضرار بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعية. ومن أهم الأمراض الفتاكة التي تسببت في إفقار فحص الجزائر من سكانه وباء الطاعون[1]، وقد عرف هذا الأخير إنتشارا واسعا في مدينه الجزائر والمناطق الغربية كما تعرضت له بعض المناطق الواقعة على الشريط الساحلي وقدر عدد ضحاياه بـــ 9000 ضحية [2].

وحسب المصادر أن الوباء إنعكس سلبا على الجوانب الإقتصادية، حيث أدى إلى تناقص عدد السكان ما نتج عنه نقص اليد العاملة الحرفية، الذي أدى إلى قلة الإنتاج، بالإضافة إلى تراجع المنافسين الأوربيين عن التعامل مع الجزائر خشية من الوباء[3] .

المبحث الثاني: ميكانيزمات التبادل التجاري:

عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا مع دول ومماليك أوروبا، وعلى الخصوص إمارة جنوة، التي إعتمدت فيه على مجموعة من الدعامات والقواعد الأساسية نذكر من أهمها :

1- الموانئ: تعتبر الموانئ عماد التجارة لكونها المجال الحيوي ودعامة أساسية للمبادلات التجارة الخارجية، كما أنها تمثل الدور الرئيسي في المواصلات البحرية، التي إنتشرت وتوزعت على الساحل الذي يبلغ طوله 1200كلم، كما جعل فيها وكلاء لمراقبة التجارة الخارجية وإستخلاص الضريبة الجمركية على البضائع الصادرة والواردة منها[4]، وأهم هذه الموانئ نذكر:

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و ابحاث، المرجع السابق، ص 133.

[2] ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 409.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و ابحاث، المرجع السابق، ص 143.

[4] صالح العنتري، الفريدة المنسية في حالة دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على اوطانها (تاريخ قسنطينة)، تح: يحية بوعزيز، دار هومة، د ط، الجزائر، 2007م ص 56

- ميناء الجزائر: هو من أهم موانئ الإيالة، يعد مركزا تجاريا متوسطيا، كانت تخرج منه سفن محملة بالمواد المحلية (صوف، شمع، العسل...)، بالإضافة إلى أنه كان محميا ومحصنا كما كانت تقصده السفن من مختلف مماليك أوروبا [1].

- ميناء عنابة: يعتبر هذا الميناء من أهم موانئ بايلك الشرق، وذلك لكثرة علاقاته بالدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط[2]. إحتوي على ثلاث مراسي: رأس الحمامة، خروبة و حصن الجنويين، وقد تم بناء هذا الأخير و هو أهمها في القرن الخامس عشر عندما كانت التجارة مزدهرة بين عنابة و جنوة.[3]

- ميناء القل: يقع شرق عنابة، كان محتكرا من طرف التجار الفرنسيين الذين كانوا يستخدمونه لنقل المنتوجات المحلية.

- ميناء القالة: يقع هذا الميناء شرق عنابة، إحتكرت الشركة الإفريقية لتصدير الحبوب إلى مرسيليا، مرساها الواسع الذي كانت تتوفر فيه جميع شروط الملاحة.[4]

- ميناء ستورة: يقع شمال غرب سكيكدة على بعد ثلاثة كلم عنها، وهو ميناء صالح لرسو السفن الحربية، كان تابعا لمدينة عنابة خلال العهد العثماني.[5]

- ميناء جيجل: يقع على بعد 165 كلم من قسنطينة، كان يستخدم لتصدير المنتجات المحلية وهو ميناء كبير يمكن أن ترسو فيه كل أنواع السفن، لكنه لم يلعب دورا كبيرا خلال العهد العثماني نظرا للدور الذي لعبه ميناء عنابة.[6]

---

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 65

[2] ابو عبد الله الاعرج سليماني، تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية و نهاية ثورة الامير عبد القادر عن كتاب الشماريخ، القسم:2، تح: حساني مختار، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، ص 369.

[3] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 66.

[4] المرجع نفسه: ص ص، 65،66 .

[5] بليل رحمونة، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض الموانئ البحر المتوسط " مرسيليا-ليفورنيا" من 1700م-1827م، رسالة لنيل شهادة الماجستير،،جامعة، وهران، 2001م-2002م،ص 51

[6] المرجع نفسه، ص52

- ميناء مستغانم : من الموانئ الأساسية لبايلك الغرب، وذلك قبل تحرير وهران، كما كان يمثل ميناء الباي محمد الكبير لبيع منتجات السفن الأجنبية خاصه السفن الفرنسية التي زودها بما كانت تحتاجه من حبوب، شمع وصوف.[1]

- ميناء أرزيو: ميناء مهم يقع شرق وهران يبعد حوالي 70 كلم عن هذه الأخيرة، يعتبر من أكبر الموانئ التجارية مع أوروبا خلال القرن 18م، كان يشحن عبره كميات كبيرة من الحبوب، لهذا عمدت السلطة العثمانية على إقامة المخازن قربه وذلك لوفرة الحبوب في هذه المنطقة.[2]

- ميناء وهران: تبلغ مساحة هذا الميناء حوالي 24 هكتار، وتصل أعماق المرسى إلى 20 متر. عمل الإسبان على توسيع وتضخيم رصيفه الذي يحميه والذي يبلغ طوله حوالي كيلومتر، فأصبح يستقبل أكثر من 200 مركب في آن واحد، ويتسع الواحد لأكثر من مائة برميل.[3] يقول الشالر في شأنه "أنه ممتاز في الفصول العادية، يمتد في برزخ على مسافه 7 كلم في الجنوب الغربي من خليج أرزيو 35،38 درجة عرض 4،40 درجة طول".[4]

- ميناء المرسى الكبير: يقع على بعد 8 كلم غربي خليج وهران، مرساه ممتاز لأن الجبل سنتون يحميه من الرياح، سماه البكري مرسي الجبل السنتون[5] وأضاف الإدريسي واصفا إياه أن به: "كانت ترسو المراكب والسفن وهذا المرسى يستر من كل ريح وليس له مثال في المراسي الحائط لساحل البحر من بلاد البربر"[6].

هذا فيما يخص أهم الموانئ التجارية الجزائرية التي تمتعت بكل الخصائص و التي أهلتها لتكون ركيزة أساسية في التجارة الخارجية ليس مع جنوة فقط بل مع كل مماليك أوروبا، أما في ما يخص موانئ جنوة فنذكر:

---

[1] بلحميسي مولاي، المرجع السابق، ص 45

[2] Coporal Bernard. Oran capital du beylik de l'ouest 1792-1831.Ed Alpha.Alger.2012.p 376.

[3] Belhamissi Moulay . Histoire de Mostaganem des origines de nos jours. histoire. alger.1976.p 97.

[4] ويليام شالر، المصدر السابق، ص 35

[5] ابو عبيد البكري، في ذكر بلاد افريقيا و المغرب و هو جزء من كتاب المسالك و الممالك، المكتبة الامريكية، باريس،1993، ص70

[6] الادريسي، وصف افريقيا الشمالية و الصحراء من كتاب نزهة المشتاق، د ط، الجزائر، د س، ص 252.

- ميناء جنوة : هو أكبر الموانئ الإيطالية وأكثرها ازدحاما، بحيث يعد المنفذ الشمالي الرئيسى إلى غربي البحر المتوسط، يطل على خليج[1] يتميز بمياه مرتفعة يساعد على الإرساء، يعتبر ثاني الموانئ من حيث الحجم بين موانئ البحر المتوسط بعد مارسيليا، حيث تنقل السفن المحاصيل الزراعية المنتجة.[2]

2 – العملات المتداولة في السوق الجزائري: تعتبر العملة أساس التعامل على المستوى المحلي والخارجي غير أن النقود المستعملة في السوق الجزائرية خلال العهد العثماني تميزت بالتعدد والتنوع نذكر منها:

* العملات المحلية: بالرغم من تنوع العملات في الجزائر خلال العهد العثماني، إلا أنه إنتشر تداول بعض العملات الأجنبية وشيوعها، إذ تعتبر ثانوية بالنسبة للعملة المحلية، التي دعمت مكانتها في ميدان التعامل النقدي، بحيث نالت ثقة التجار وإقبال الجزائريين عليها نتيجة قوة إستعمالها اليومي، ففرضت بذلك وجودها .[3]

أما عن طريقة صنعها فكانت تضرب بدار السكة (دار الدراهم)، الواقعة بالقرب من قصر الداي الجنينة، التي سيختار لها الداي علي خوجه سنه 1817م مقرا جديدا بالقصبة، ملحقا بالخزينة[4] العامة وهو تاريخ نقل ثروات الخزينة إلى القصبة.[5]

كان يصنعها صناع ماهرين من اليهود تحت إشراف أمين السكة [6]، المكلف بالإشراف على صك النقود ومراقبتها من التزييف (من حيث القيمة والوزن)، فهو المراقب الحقيقي

---

[1] ينظر الملحق رقم (02).

[2] الموسوعة العربية،ج2، المرجع السابق، ص 533

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979، ص 204

[4] **الخزينة:** كانت عبارة عن دهاليز مقوسة تحت الأرض، و بابها يفتح في صحن الدار التي كان يجتمع فيه الديوان، و على باب الدهاليز مقاعد خشبية يجلس عليها بإستمرار ستة عشر خزنة. كانت توضع فيها بالإضافة إلى النقود السيوف الذهبية والبنادق و الحلي و الجواهر التي كانت ترجع للدولة عندما يموت أحد كبارها وكذلك فيما يدفعه البايات، و ما كانت تدره التجارة و غيرها .ينظر: عبد الله شريط و محمد الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الإجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب ن الجزائر، 1985، ص 171.

[5] بليل رحمونة، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر، المرجع السابق، ص 71

[6] سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي، المرجع السابق، ص 190.

للعملات في الجزائر، فتحت مراقبته وإشرافه يتم ذلك[1]. ويمكن تقسيم العملات المحلية حسب المعادن المصنوعة منها إلى ثلاثة أنواع: ذهبية، فضية و نحاسية و برونزية.

أ- العملة الذهبية: تتمثل العملة الذهبية في السلطاني[2] أو السكين الجزائري كما له عدة أجزاء: السلطاني ونصفه وربعه، والمحبوب ونصفه وربعه، لكن رغم تواجدها إلا أنها لم تكن كثيرة التداول كما أنها إختلفت في وزنها وقيمتها وذلك حسب الظرفية التاريخية(الإقتصادية والسياسية) [3] حسب ما هو موضح في الجدول الاتي:

جدول يبين أنواع النقود الذهبية: [4]

أنواع النقود الذهبية	قيمتها
السكة الجزائرية أو السلطاني	8،5 بدقة شك 13،5 ب.ش 10 ب.ش أو 11ف 9 إلى 10ب .ش 8،5 ف 28،56 ف
نصف سكة أو النصف السلطاني	6.75 ب.ش أو 14.28ف 4.449 ف

[1] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 190

[2] السلطاني: هي عملة ذهبية تم التعامل بها في العهد العثماني و قد ظلت كذلك إلى غاية ساعة الاحتلال و كانت تعرف عادة بسلطاني الجزائر أو سكة الجزائر، وزنها في متوسط 3.25غ و قيمتها 108 موزونة أو 4.50 ريال بوجو، أعيد ضربها أواخر العهد العثماني فأصبحت تعرف بالسكة الجديدة لها أجزاء : نصف سلطاني، نصف السكة و ربع السكة. ينظر: عبد الله شويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر1107-1117ه/1695-1705م، البصائر للنشر و التوزيع، ص 42.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 207.

[4] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق، ص 207

ب- العملة الفضية : هي أكثر أنواع النقود المعدنية إستعمالا خلال العهد العثماني لأنها نالت ثقة التجار في معظم المعاملات اليومية، ذلك أن السلطاني أصبح عملة مشكوك فيها (التزوير)، وقد إمتازت العملات الفضية بفنيات كبيرة في صناعتها، لا نجدها في العملات الأخرى (الذهبية والنحاسية) إما في تنوع تسميتها أو أشكالها وحتى التفنن في نقوشها و محتواها العالي من الفضة الخالصة[1].

وقد ضربت الجزائر عدة أنواع من العملات الفضية منها :البدقة شيك هي القاعدة، أو ريال[2] الدراهم القاعدة الحسابية، كما أن لها عده أجزاء منها: ريال بوجو[3]، ضعف بوجو[4]، الصايمة[5]، الموزونة[6]، نصف بدقة[7].

ج- العملة النحاسية: تواجدت هذه العملة كغيرها من العملات في السوق الجزائرية، التي ساهمت في المبادلات التجارية الداخلية، نظرا لضعف قيمتها و قلة محتواها من المعادن الثمينة، برزت على رأسه الروبيا[8]، دراهم صغار[9] وأسبر شيك وغيرها .[10]

---

[1] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 128

[2] **الريال:** يعد وحدة أساسية للنقود الفضية الجزائرية، و قد سادت كلمة الريال في أغلب بلدان البحر الأبيض المتوسط، و بلدان المشرق العربي .ينظر : يمينة درياسة، السكة الجزائرية خلال العهد العثماني، دار الحضارة، ط1، الجزائر، 2007،ص 32.

[3] **الريال بوجو:** ضرب في الجزائر عام 1774م يسمى أيضا ريال صغير الضرب، يتراوح وزنه بصفة عامة ما بين 8.5 غ 10 غ و قطره بين 19 و 28 ملم و له أجزاء (ربع بوجو و زوج بوجو) .ينظر : المرجع نفسه، ص 244.

[4] **ضعف بوجو:** يسمى أيضا ضعف الريال بوجو أو زوج بوجو أو البوجو المضاعف و هي قطعة نقدية يسمونها الأروبيون بباستر الجزائر للتمييز بينها و بين الدورو الإسباني و يعرف أيضا بالريال الكبير الضرب و يتراوح وزنه بين 10الى 20 غ، و قطره بين 38.37 ملم. ينظر : المرجع نفسه: ص 261،262.

[5] **الصايمة:** هي الإسم التركي للدينار الخمسيني، و هو عبارة عن عملة حسابية تساوي 50 درهم، يعود أول ذكر له سنة 1522م. ينظر : منور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1، دار القصبة للنشر، ط1، الجزائر، 2009، ص 37

[6] **الموزونة:** عبارة عن قطعة فضية صغيرة الحجم تعود أقدمها إلى سنة 1757م .ينظر : يمينة درياس، المرجع السابق، ص 157

[7] بليل رحمونة، العلاقات التجارية الجزائرية، (المرجع السابق)، ص 72

[8] **الروبيا:** هي من الذهب الممزوج بكثير من النحاس، و هو الشيء الذي جعل قيمته تنخفض جدا فهي تساوي خمسة و عشرين ابستر، و شكلها شكلها دائري .ينظر، جمال قنان، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 58

[9] **دراهم صغار:** هي أصغر القطع النقدية النحاسية و شكلها غير منتظم .ينظر، يمينة درياس، المرجع السابق، ص 161.

[10] Albert Devoulx. Tachriffette. Recueil de notice historique sur l'administration dans l'ancienne régonce d'Alger. Imprémerie du gouvernement.1852. P 81.

*- العملات الأجنبية: لقد إنتشرت في الجزائر العديد من العملات المتوسطية التي كان يتم التعامل بها، كما أنها تعد وسيلة رئيسية للمبادلات الخارجية بحيث كان للعملات الأجنبية دورا في تزويد السوق الجزائرية، وذلك لتنوع أصنافها وتعدد مصادرها، ويعود ذلك التعدد إلى تواجد الشركات التجارية الأجنبية على رأسها شركة الملكية الإفريقية التي أدخلت أنواع مختلفة، وبالخصوص القرش المكسيكي المألوف لدى الجزائريين "القرش بومدفع"[1].

بالإضافة إلى العملة الإسبانية التي شاع إستعمالها في الجزائر، لإستفادتها من ذهب العالم الجديد منذ القرن 15 م، وكان وجودها في وهران والمرسى الكبير من الأمور الضرورية لتزويد حاميتها، ضف إلى ذلك الإتاوات والهدايا التي كانت تقدم للإيالة عند توقيع الإتفاقيات مع الجزائر كمعاهدة 1786 م مع إسبانيا[2].

إلى جانب هذه العملات هناك عملات أخرى مثل: البياستر التونسي، الكوري، السوداني، و القسطنطيني، الفرنك الفرنسي وعملات عثمانية عديدة.[3]

أما فيما يخص العملات الإيطالية فكانت متنوعة: منها القرش لفورن الذي قدرت قيمته ب3.6 بدقة شك، والسكين البندقي الذي كانت قيمته تساوي 2.6 بدقة شك، وأيضا نقود توسكانية لاروز التي كانت قيمتها تساوي 4.96 فرنك[4].

وللتوضيح أكثر وبعد ذكر كل العملات التي كانت متداولة في الأسواق الجزائرية، فضلنا عرض العملات الجزائرية وما يقابلها من قيمة بنظيرتها العملات الأوربية في الجدول التالي: [5]

[1] حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830م، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1972، ص 366.

[2] سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 196.

[3] Tocchie. Notes les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger. Marseille.1830.p –p 613.614.

[4] بليل رحمونة، العلاقات التجارية الجزائرية، المرجع السابق، ص 69.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 71.

إسم العملة	الفرنك الفرنسي	الدولار الإسباني
السلطان أو المحبوب	11	2.1
البياستر الفضي القسنطيني	3.85	0.73
الريال بوجو	3.3	0.63
النصف بوجو	1.65	0.315
الثمن بوجو	0.41	0.070
الموزونة	0.13	0.02
الصايم	1.8	0.28

من خلال المعطيات الواردة في هذا الجدول نلاحظ:

- أن العملة الجزائرية في العهد العثماني كانت ذات قيمة مقارنة بنظيرتها الفرنسية والإسبانية، بحيث نجد أن واحد سلطاني يساوي 11 فرنك فرنسي. فالعملة في أي بلد كانت ولا زالت تعكس قوة الإقتصاد، فكلما إرتفعت قيمة صرفها في مكان آخر دل على أن إقتصاد تلك الدولة مزدهر.

- بالإضافة إلى أن إستخدام معدن الذهب في صك العملة دليل واضح على ثراء تلك المنطقة وتنوع العملات يعكس السياسة المالية للإيالة التي تشير بصورة مباشرة إلى الطابع المركزي.

ت- الأطوال، الموازين و المكاييل:

أ- الأطوال: فيما يخص الأطوال فهناك الذراع أو البيك وينقسم إلى قسمين:

-البيك التركي (العثماني الكبير): ويستعمل في بيع الأقمشة المصنوعة من الصوف والقطن والمنسوجات الحريرية والكتانية، وهو يساوي 633-636 / 640-670 سنتيمتر، كان يستعمل من طرف أصحاب الدكاكين.

البيك الصغير العربي: كان يستعمل لبيع الأنسجة القطنية و الكتانية والأشرطة الحريرية وأشرطة القطن والحبال المفتولة وخيوط الذهب والفضة 10 /1 البيك العربي[1]

و الجدول التالي يوضح الفرق بين الذراعين: [2]

التسمية	الطول بالأمتار	الاستعمال
الذراع التركي	0.363	منسوجات حريرية
الذراع العربي	0.476	الانسجة القطنية.

ب-الموازين والمكاييل: تنوعت الأوزان في الجزائر وذلك بحكم تعامل الجزائر مع الأسواق الأجنبية حسب إستعمال البضائع، فكانت محصورة في الرطل بمختلف أنواعه، فهناك أربعة أرطال: الرطل الفضي، الرطل العطاري، الرطل الخضاري والرطل الكبير. كان الرطل العطاري أكثر إستعمالا، لأنه كان يمثل القاعدة، وكان يستعمل لوزن الخضر[3].

يتكون الرطل الجزائري من الآونس (أوقيه) وكل أوقيه تنقسم إلى ثمانية أقسام متساوية، وكل قسم من الأقسام الثمانية ينقسم بدوره إلى عشرين قسما، وبهذا الرطل تباع المعادن الثمينة مثل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمرجاني والشاي والأفيون ومختلف أنواع العطور[4].

[1] منور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 410

[2] المرجع نفسه، ص 410

[3] العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 72

[4] ويليام شالر، المصدر السابق، ص 259.

ويشير تاسي « Tassy » أن الرطل إنقسم إلى 16 أوقيه اختلف من بضاعة إلى أخرى،[1] بالإضافة إلى أن هذه الوحدات كانت لها أوزان الخاصة بها، وهذا ما سوف نوضحه في الجدول الآتي:[2]

إسم الوحدة	مقابلها بالكيلو غرام وحدة الوزن
الصاع للحبوب	112
القلبة للحبوب	16.25
الربعي للحبوب	4.06
الرطل الكبير	921.5
الرطل الخضاري	614.3
الرطل العطاري	546.07
الرطل الفضي	498.43

تناول الجدول وحدات كانت معتمدة في المبادلات التجارية للسلع، و هذا ما كان معمولا به خلال العهد العثماني و أول وحدة أشار إليها الجدول هي الصاع الذي يعد وحدة كيل أساسية تتفرع عنها سائر المكاييل العربية والإسلامية، بحيث كان الصاع قديما مكيال لأهل المدينة المنورة وجمعه صاعان، تعاملوا به في بيعهم وشرائهم، وإستعمله العرب قبل الإسلام وإستمر التعامل به إلى

[1] Tassy. Op. cit. p 174.

[2] العربي الزبيري، التجرة الخارجية، المرجع السابق، ص 71.

عهد قريب، والصاع في الجزائر حدد بما يعادل ثماني قلبات و كل قلبة أربعة أرباع و الربع يساوي 3.5 كيلوغرام أي أن الصاع في الجزائر ما يعادل حاليا 112 كيلو غرام تقريبا[1]

هذا فيما يخص الموازين والمقاييس المبادلات التجارية التي خضعت لها الجزائر، أما فيما يخص جنوة فكان لها نظام خاص للأوزان والمقاييس كان كالتالي:

جدول خاص بالأوزان و المقاييس في جنوة[2]:

الوحدة	ما يعادلها
الليرة	تعد الوحدة الأساسية للوزن، وزنها 317.66غ ويستعمل في وزن جميع التوابل الخفيفة إلى جانب الحرير والزعفران
القنطار	وزنه 47.6كلغ، مخصص لوزن المواد الثقيلة والكبيرة الحجم، مثل الحديد الصوف و بعض المواد الغذائية
الأوقية Once	تستعمل لوزن الذهب والفضة والأحجار الكريمة وبعض السلع مثل العنبر والمسك
البرميل baril	يستعمل لوزن الزيت، يزن 47.6 كلغ يساوي حوالي 8 روفا كل روفة تساوي حوالي 8 كلغ
الميزارولة Mezarella	و هي وحدة كذلك لوزن السوائل مثل الخمر والزيت والعسل تساوي 95.3 كلغ أو 2 برميل
المين Mina	الوحدة المستعملة في وزن الحبوب والملح سعتها تساوي 105 ليرة أو 82 كلغ، و لأن جنوة لا تنتج حبوبا وتعتمد في كل حاجياتها على الإستيراد من الخارج تستعمل عادة الأوزان الأجنبية
بالة Balla	وتسمى كذلك pondi تستعمل في الملايا و الأقمشة و تساوي 90 كلغ

[1] محمد فاخوري، صلاح الدين خوام، موسوعة وحدات القياس العربية و الإسلامية، ص 268

[2] رشيد باقة، نشاط جنوة الصليبي في سواحل بلاد المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 2007-2008م

يلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول أن كل الموازين التجارية الكبيرة بحوض البحر الأبيض المتوسط كان لها نظام للأوزان و المقاييس الخاص بها.

4 – التنظيم الجمركي: تعد الجمركة من أنظمة التعامل التجاري خلال العهد العثماني، ولا شك أنها غالبا ما تكون ذات فائدة ومورد من موارد الإيالة، ورسوم الجمارك من المداخيل القارة لخزينة الإيالة، كما أنها تصنف ضمن الضرائب الإدارية، إذ تتجاوز سنويا 700000 دولار إسباني مفروضة على الواردات والصادرات، وتمثل الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة بـــ 5%، أما البضائع المصدرة فان الإيالة لا تفرض عليها سوى 2% وذلك لتشجيع الإنتاج وتنشيط التجارة.[1]

أما فيما يتمثل في حقوق الإرساء فيكون مقابل دفع رسوم كدفع عشرين قرش على سفن الإيالة أو تابعة للخلافة العثمانية، أما فيما يخص سفن الدول الأجنبية فإذا كانت مسالمة يتوجب عليها دفع40 قرش بينما الدول المعادية فيكون الرسم مضاعف، أي 80 قرشا.

بالإضافة إلى رسوم الرسو، كانت السفن الأوربية تدفع مقابل الإسترشاد بفنار المرسى، ما قيمته 12 فرنك على كل سفينة، تتكفل بمنحها للرياس المستأجرين لمصاحبة السفن العاملة بين المراسي الجزائرية، كما كان يحصل قائد المرسى على هدايا الزامية المقدرة قيمتها بأربع ريالات ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية وإستقباله لقباطنتها.[2] و مثال على ذلك نذكر: توزيع الهدايا بالنسبة لميناء عنابة كان كالتالي: (قائد عنابة: الأغا 3 ريال وربع 50 قرش على سفن الكبيرة و25 للصغيرة الكاهية 2 ريال وربع).[3]

كما تدفع أيضا نسبة 12.5% على السلع التي تشترى في عين المكان لشحنها على السفن خلال عودتها، ولا يدفع رسم الدخول إلا على السلع التي بيعت، كما لا يدفع أي رسم

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 70

[2] ناصر الدين سعيدوني، الملكة والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر و التوزيع، د ط، الجزائر، د س، ص 147.

[3] بليل رحمونة، العلاقات التجارية الجزائرية، المرجع السابق، ص 35.

على السلع الموضوعة في المستودعات في إنتظار شحنها .وهناك رسوم أخرى لسلع وضحناها في الجدول التالي :

جدول يبن رسوم الجمركة على بعض السلع[1]:

السلعة	رسوم الجمركة
العملة المسكوكة	قرش واحد على كل طرد
برميل الكحول	4 قروش أي 43 درهم
القماش الهندي	21 صيم و ستان لكل قنطار
الدخان الإنجليزي (التبغ)	5 صيم
صناديق الزجاج	5 صيم لكل قنطار
الفلفل	6 صيم لكل قنطار
القطن غير المغزولة	5 صيم
الحديد	1.29 صيم

من خلال ما ورد في الجدول نلاحظ ما يلي:

– أن النسب التي في الجدول أي النسبة المفروضة لم تكن ثابتة بل متغيره وذلك حسب المناطق والفترات التاريخية[2].

ما يدل على أهمية الحقوق الجمركية هو ما كانت تدره من أرباح وما يتحصل عليه كبار الموظفين في جهاز الدولة بنسب متفاوتة كهدايا إلزامية، وهناك أيضا ما كانت تدفعه المؤسسات التجارية إلى جانب الدوانة على البضائع[3].

[1] جمال قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص ص 80، 149.

[2] بليل رحمونة، العلاقات، المرجع السابق، ص 33.

[3] نفسه، ص 35.

اللزمة الجمركية: كانت اللزمة الجمركية الواجبة دفعها على البضائع التي يقصد تصديرها نحو الموانئ الأوروبية خلال القرن 18 م، ملكا للداي الذي يؤجرها لبايات، أو لكبار الدولة أو بعض الشركات الأجنبية[1].

موظفو الجمارك:

وكيل الخرج: كان يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر وأمر الديوانه "الجمارك" يساعده مجموعة من الموظفين كخوجة الوزان وخوجة الجلد[2].

خوجة القمرق: مكلف بقبض رسوم البضائع الواردة من البلاد المسيحية، كانت تدفع له هذه الرسوم بحضور الخزناجي.[3]

-قائد المرسى: كلف بحراسة ومراقبة الميناء وزيارة السفن الحربية والتجارية على حد سواء، تحت إمرته قبطانين وكاتب خاص يلقب بخوجة قائد المرسى، ومجموعة أخرى من الموظفين، وإلى جانب هؤلاء الموظفين هناك عمال آخرين، منهم دلالين وحدادين، وحراس مكلفون بمراقبة السفن وحماية البضائع[4].

المبحث الثالث: بنية المبادلات التجارة الخارجية بين الجزائر وجنوة :

تعتبر المبادلات التجارية من دعائم التجارة الخارجية، وقناة التواصل بين الجزائر والأسواق الأوروبية، خاصة وأن الجزائر كانت تزخر بثروات متنوعة جعلتها سوقا مفتوحة تتوافد إليها مختلف الجنسيات.

أ- الصادرات: تمثلت السلع التي كانت تصدر في المواد التالية:

[1] بليل رحمونة، العلاقات، المرجع السابق، ص 43

[2] ناصر الدين سعيدوني، الملكية و الجباية، المرجع السابق، ص 231.

[3] المرجع نفسه، ص 230.

[4] بليل رحمونة، العلاقات التجارية، المرجع السابق، ص 35.

● المواد الأولية الحبوب: كانت مادة الحبوب بمختلف أنواعها من شعير و فول وحمص من الصادرات الرئيسية نحو جنوة، خاصة القمح الصلب المعروف بالبيليوني الذي يحتوي على كمية من السميد، فكانت جنوة تستورده لصنع الرغيف البحري الجاف و تستعمله للعجين[1].

وما يدل على أهميته في الأسواق الجنوية هو جودته العالية، بحيث كانت تقدر كميات القمح المصدر بـــ40 حمولة، أي ما يعادل 16000 قيسة، أما عن الموانئ التي كانت تخرج منها هذه المادة هو ميناء عنابه الذي أصبح يحتل المرتبة الأولى إلى جانب ميناء الجزائر في تصديره للحبوب[2].

● الجلود: شكلت الجلود ثابتا من ثوابت الصادرات الجزائرية، خاصة وأن الجزائر إمتلكت أراضي شاسعة ومراعي التي كثرت فيها كل أنواع المواشي، من الماعز والأغنام والأبقار والخيول، كانت هذه الجلود تصدر كمواد خام أو مدبوغة، و قد زادت شهرتها خلال القرن 18م، وبلغت قيمة تصديرها نحو جنوة حوالي 10000 قطعه وذلك خلال سنة 1822 م.[3]

● الصوف: شكلت الأصواف إلى جانب الجلود إحدى أساسيات الصادرات الجزائرية حيث أعتبرت من أهم المواد المصدرة إلى جنوة، فكانت هذه المادة تباع بدون تنظيف أو ممشطة أو مغزولة، وما يدل على وفرتها هو أنه خلال القرن 18م قدرت الثروة الحيوانية في الجزائر بـــ 3384902 رأس غنم، وتشير المصادر على أنه في سنة 1789 م خرجت حولي 20 ألف قنطار نحو جنوة[4].

[1] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 203.

[2] العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 110

[3] ويليام سبنسر، المرجع السابق، ص 124.

[4] حميد أيت حبوش، المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830) على ضوء المصادر الأوربية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بلعباس، 2008-2009م، ص 65.

● الشموع :تعتبر الشموع من المواد المصدرة إلى جنوة بحيث بلغت قيمه إستيرادها لهذه المادة حوالي 600 ألف قنطار، كما أنها كانت تحتكر من طرف اليهود، أما عن الميناء التي كانت تخرج منها هذه المادة فهو ميناء بجاية.[1]

● الشب :كانت جنوة تستورده لصناعة الحرير و لدباغة الجلود، لكنها لم تكن تحتفظ بكل الكميات بل كانت تعيد توزيعها على المناطق الإيطالية الأخرى.

● المرجان[2] : يعد المرجان إلى جانب القمح من المواد الأساسية التي لا تخلو منها الصادرات الجزائرية ذلك أن المرجان الجزائري كان يعتبر من أجود الأنواع، لهذا كان مطلوبا في سوق جنوة، خاصة المرجان الوردي أو الجلد الحلال الذي كان يصطاد في سواحل عنابة والقالة[3]،عكس المرجان الأحمر، وما يدل على اهتمام الجنويين بهذه المادة هو إنتقال كل المعامل صيد المرجان إلى جنوة بعدما كانت هذه المعامل في بادئ الأمر في يد فرنسا.[4]

● زيت الزيتون: كانت تصدر هذه المادة رغم أنها كانت غير مشروعة قانونيا فقد كان يتم تهريبها عن طريق اليهود نحو جنوة، و ذلك لفوائدها الصحية.[5] بالإضافة إلى هذه المواد هناك مواد أخرى كانت تصدر نحو جنوة مثل التمور و القطن وغيرها.[6] و لتوضيح الصورة أكثر هذا جدول لأهم صادرات الجزائر[7] :

[1] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 66.

[2] المرجان: هو تجمع لحيوانات متحدة و ملتحمة يوجد في أعماق البحر تتراوح ما بين 25 مئتي متر و يبلغ إرتفاعه 50 سنتمتر. ينظر: العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 86

[3] المرجع نفسه، ص 86

[4] بليل رجمونة، العلاقات التجارية، المرجع السابق، ص 215.

[5] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 176.

[6] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج3، ص 305.

[7]. بليل رجمونة، العلاقات التجارية، المرجع السابق، ص 232.

السنوات	مواد أولية	مواد غذائية	حبوب	مواد أخرى	الغنائم الجهاد البحري	مواد مصنعة
1700	72.67	6.65	3.94	0.03	...	16.71
1705	53.27	....	....	3.37	40.65	2.71
1710	80.81	9.24	1.49	....	0.20	8.23
1715	95.65	0.67	1.22	0.03	0.15	2.28
1725	86.26	11.87	....	0.03	....	1.81
1730	45.04	5.79	44.79	....	....	4.38
1735	50.00	0.59	43.07	0.21	....	6.13
1770	91.45	8.55	....	....	....	....
1775	26.45	21.09	30.12	0.02	15.06	7.26
1780	94.15	....	....	....	....	5.8
1785	28.16	1.43	69.47	....	....	0.91
1790	2.02	1.26	89.97	....	6.75	....
1795	39.56	0.12	58.65	....	1.46	0.21

الجدول عباره عن سنوات مدعمة بإحصائيات لما كانت تصدره الجزائر من بضائع مختلفة نحو السوق الأوروبية بما فيهم جنوة، إذ نجد المواد الغذائية بما فيها الحبوب و غيرها في مقدمة المواد المصدرة وذلك لكثرة الطلب عليها.

أما مواد المستعمرات في قائمة ما كانت تصدره الجزائر نحو الموانئ الإيطالية، فقد يبدو غريبا بحكم أنها لا تجمعها أي علاقات مع المناطق المدارية والحارة ولكنها عكست محتوى الغنائم البحرية، ومن بين هذه المواد: الفلفل الأسود، القهوة، السكر، قرنفل، وإن كانت هذه المواد في

المرتبة الثانية مقارنة بما كان يصدره ميناء مرسيليا سنويا، أما ميناء جنوة فكان يصدر هذه المواد دون النسبة 5 %.

ب – الواردات: تمثلت المواد المستوردة من جنوة في المواد التي لم تكن تتوفر عليها الجزائر والتي كانت في حاجة إليها ومن بينها نذكر:

- مواد التموين والبناء : لقد كانت مواد البناء من أهم الواردات التي كانت الجزائر تستوردها حيث تشير مختلف المصادر على أن الزليج والرخام كان يأتي من مدن إيطاليا لتزيين القصور.[1]
- المواد المصنوعة: تمثلت في المنسوجات التي لعبت دورا كبيرا في تنشيط الإقتصاد بالإضافة إلى الأقمشة الحريرية والمناديل و الشراشيف و مختلف الخردوات والأمشطة.[2]
- المواد الإستراتيجية: ونقصد بها المواد التي كانت تدخل في الصناعات العسكرية والمتمثلة في الأسلحة والخشب والنحاس والحبال.[3]
- مواد أخرى: نقصد بها مجموعة من السلع التي لم ترق إلى مستوى المبادلات التجارية الأخرى، إلا أنها كانت تمثل مصدر ربح بالنسبة للجنويين مثل الحلي، بحيث قام الجنويز مثلهم مثل باقي الأوروبيين بتصدير الأحجار الكريمة كالياقوت الأحمر والوردي والزمرد والفيروز واللؤلؤ.[4]
- الأدوات الحديدية: كالقدور والأمواس و الأواني المترلية و أدوات الزينة الحديدية والنحاس سواء على شكل قوالب أو صفائح.[5]
- و هذا جدول يخص أهم الواردات التي كانت تدخل إلى أسواق الجزائر:[6]

[1] بليل رحمونة، العلاقات التجارية، المرجع السابق، ص 120.

[2] أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1671 – 1659)، دار البصائر للنشر و التوزيع، دط، دس، الجزائر، ص 85.

[3] حنيفي هلال، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2008، ص 201.

[4] المرجع نفسه، ص 202.

[5] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ،ج2، المرجع السابق، ص 117.

[6] أمين محرز، المرجع السابق، ص 200.

البلد	أهم الأسواق	المواد المستوردة
إيطاليا	ليفورن جنوة	رخام – ورق- زجاج مرايا – خرز- أواني- فضة أجبان- قرنفل- ثريات- مصاغ- حرير- حبال

ما ورد في هذا الجدول عبارة عن بضائع مستوردة التي كانت تفتقر إليها الجزائر والتي كانت تحتاج إليها في الحياة اليومية كما يظهر لنا أن هذه الواردات كانت متنوعة من مواد تزيين وخردوات وغيرها حسب إنتاج السوق.

• **تجارة الأسرى:** لقد شهد القرنين 16م و 17 م نشاطا مكثفا للبحرية، حيث شكل الأسرى الأوروبيون "السلعة" الأكثر رواجا في الجزائر، أن الصراعات التي كانت بين ايالة الجزائر و المماليك الأوربية كان لها دورا في إرتفاع عدد الأسرى، إذ إستطاع الأسطول الجزائري حجز العديد من السفن و المراكب الأوربية بالإضافة إلى الأسرى، فيذكر ناصر الدين سعيدوني حسب تقدير بعض المصادر أن عدد الأسرى بلغ 25% من مجموع سكان الجزائر فقط، و قد تطلب عملية إفتدائهم مبالغ باهضة تحصلت عليها خزينة الايالة [1].

3- دور اليهود في المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر و جنوة: إن دراسة التجارة الخارجية للجزائر دون الإشارة إلى وساطة اليهود، دراسة ناقصه نظرا للدور الذي لعبوه في هذه العلاقة، ولا نبالغ إذا قلنا أن اليهود أثرو تأثيرا بليغا في الحياة الإقتصادية، وذلك لتفوقهم في هذا المجال الذي فتح لهم المجال لممارسة مختلف الأنشطة الإقتصادية، التي كانت تمثل مكسب رزقهم.[2]

تمثلت بداية مشوارهم التجاري في شراء البضائع التي كانت تغتنم من عمليات الجهاد البحري بشكل خاص، فيشتروها بسعر زهيد، ثم يبيعوها بطرقهم الخاصة في المدن الإيطالية مثـــل

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 132.

[2] فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء مجهولون، دار الأمة للنشر، الجزائر، 1989، ص 161.

جنوة و ليفورن بحيث حققت لهم ارباحا طائلة.[1]

ومن هنا توسعت دائرة عملهم التجاري الذي كان في بادئ الأمر مقتصرا على بضائع إلى تجارة القوافل، التي كانت بين الجزائر وقسنطينة، فكانوا يعكفون بصفه خاصة على تجارة الحرير والنسيج و الأقمشة و المصابيح وخردوات أوروبا.[2]

لكن ما يجب التأكيد عليه أن اليهود عرفوا كيف يحتكرون التجارة الخارجية ويسيطروا عليها أكثر من أي وقت مضى، وكل ذلك بفضل المكانة الممتازة التي إكتسبوها لدى تجار البنوك التجارية في المدن الإيطالية مثل جنوة وغيرها، فكانوا يستغلون مهاراتهم التجارية وفرصة إنعدام البنوك في تنشيط التجارة وإنتاج قروض وضمانات بفوائد خيالية، إلى أن أصبحوا من كبار الأثرياء، وبسبب الخدمات الجليلة التي قدموها للدايات وكبار الدولة منحوهم هؤلاء حق الإحتكارات التجارية،[3]

كما أوكل إليهم تنظيم المدفوعات الخارجية وتقويمها فأصبحوا بإستثماراتهم التجارية بنوكا يقومون بالتحولات النقدية والقرضية ما كان لهم من وكلاء وبيوت تجارية في مختلف الدول الأوروبية و الإمارات الإيطالية.[4]

فمثالا على ذلك ما حصل خلال أفريل من سنة 1798 م وردت معلومات عن شحنة قمح أرسلها بكري[5] وبوشناق[6] من ميناء تدلي بالساحل الجزائري إلى جنوة على متن البولاكر الذي كانا يمتلكانه وفي بيان الثاني بتاريخ 16 ماي 1798 م أرسلا أيضا شحنه أخرى من القمح

---

[1] محمد دادة، اليهود في الجزائر في العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة دمشق، ص 96.

[2] Masson (P). Histoire des établissements et du commerce français dans l 'Afrique barbrisque (1560-1793) Hachette. Paris. 1930. P 155.

[3] محمد دادة، جوانب من الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ليهود الجزائر في الفترة العثمانية، مجلة العصور الجديدة، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران، ع 10، 2010، ص 171.

[4] محمد دادة، اليهود في الجزائر، المرجع السابق، ص 97.

[5] **البكري:** هو من أبرز الشخصيات، إذ كان يشرف بنفسه على العمليات التجارية مع الخارج إرتبطت به علاقه شراكة مع بوشناق، لاسيما في سياق وحدة المصير و رابطة الدم، وهذه العوامل ساعدت على الإنسجام في العمل التجاري و أدت إلى وجود تلك الشراكة التي ستقوم بدور خطير في الحياه الإقتصادية والسياسية. ينظر: محمد دادة، اليهود في الجزائر، المرجع السابق، ص 159.

[6] **بوشناق:** نفطالي بوشناق شخصية بارزة قامت بدور كبير على الصعيد الإقتصادي والسياسي، وذلك لإرتباطه بالإيالة إبتداء من سنه 1782 م، حيث كان قد إشترك مع بكري في صفقة الحبوب التي أحدثت أزمة بين الجزائر وفرنسا وأدت في نهاية الأمر إلى الإحتلال. ينظر: المرجع نفسه، ص 159.

إلى جنوة.[1] وأيضا ما حصل خلال سنة 1828م إذ قام مجموعه من التجار اليهود بإرسال 24800 قطعة من الجلود المملحة بإتجاه جنوة .[2]

فبفضل هذه الوساطة إستطاعت جنوة الحصول على المواد الغذائية التي كانت بحاجة إليها، وظلت مستفيدة في كلتي الحالتين، سواء في تعاملها مع الايالة الجزائرية بطريقة مباشرة أو التعامل معها بطريقة غير مباشرة أي عن طريق الوساطة، وبفضل هذا التنظيم الإداري التجاري إستطاع التجار اليهود ربط أنفسهم في البيوت التجارية وذلك بإرتباطهم بسادة التجار في جنوة وغيرها.[3]

العوامل التي ساعدت اليهود على احتكار التجارة: هناك الكثير من العوامل التي ساعدت اليهود على إحتكار التجارة حيث يصعب تعدادها وحصرها، لكن جل المؤرخين يرجعونها إلى القرون الماضية أي حين كانت الايالة في أحسن حالاتها وفي أوج قوتها وهي كالاتي:

- حيازتهم لهياكل التجارية منتشرة عبر كامل حوض المتوسط حيث كان ينشط وكلاؤهم في المدن الإيطالية جنوة وغيرها.

- الإمكانيات المالية الضخمة التي جعلتهم يقومون بعمليات ذات حجم كبير حتى على مستوى الحكومات، مكنتهم من تقديم الخدمات البنكية للحكام عند الحاجة، هذه الأخيرة جلبت لهم صداقة الكثير من الساسة والتجار، خصوصا أن ثروات بعضهم فاقت ثروات الدايات.[4]

- معرفتهم بقضايا العملة، إضافة إلى معرفتهم للغات، ما سهل عليهم التعامل التجاري.[5]

- سيطرة اليهود على التجارة الخارجية للجزائر، بفضل الثروات التي جمعوها، وكذا المكانة التي حظيوا بها، إلى جانب ثقة التجار الأوربيين بهم، خاصه أنهم كانوا يستعملون مهاراتهم التجارية وفرصة إنعدام البنوك في تنشيط التجارة وإنتاج قروض وضمانات بفوائد خيالية.

[1] محمد دادة، اليهود في الجزائر، المرجع السابق، ص 172.

[2] بليل رحمونة، القناصل و القنصليات، المرجع السابق، ص 136.

[3] المرجع نفسه، ص 172.

[4] فوزي سعد الله، المرجع السابق، 132، 161.

[5] حنيفي هلايلي، اوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 161.

- الفوائد التي كانوا يوفرونها من خلال وساطتهم مع الخارج، إذ مكنتهم بالفوز بالشركات اليهودية التجارية.

إلى جانب هذه العوامل الإقتصادية والسياسية هناك أيضا عوامل سياسية ساعدت على ذلك ومن بينها:

* بعض الدايات الذين حكموا البلاد كانوا غير قادرين على تسيير شؤون الدولة، ذلك أن هؤلاء وصلوا إلى مناصبهم بفضل تمرد الإنكشارية، للمطالبة بزياده الأجور و الهدايا.[1]

* حظي اليهود بمكانة مرموقة في الجزائر مكنتهم من التدخل في شؤون البلاد و حتى تعيين الحكام، الدليل على ذلك، قضية الخزناجي الذي حكم عليه أحد الدايات بالسجن، لكن بفضل نفوذ اليهود عفي عنه، وفيما بعد صار بايا على بايلك الشرق.[2]

من خلال ما تم عرضه من معطيات تاريخية نستنتج ما يلي:

إن دراسة واقع الإقتصاد في الجزائر خلال الفترة العثمانية كشف عن ما كانت الايالة تملكه من إمكانيات خدمت الإقتصاد في جانبيه الزراعة والحرف، أهلها لتكون عنصرا فعالا في التجارة الداخلية والخارجية بحيث أمدته بالمواد الأساسية للمبادلات التجارية سواء في أسواقها الداخلية أو الخارجية ونقصد بذلك أكثر الموانئ الأوربية التي كانت تتعامل معها وعلى رأسها جنوة.

رغم المشاكل التي كانت تتربص بالقطاع التجاري والمتمثلة في إحتكار اليهود له بسبب ضعف السلطة السياسية إلا أن التجارة بقيت نشطة إلى غاية سقوط الايالة في الإحتلال الفرنسي.

أوجدت الايالة مجموعة من الأنظمة والوسائل الحيوية خدمت مجال المبادلات مثل الموانئ والأنظمة الجمركية، مما أدى إلى وجود إرتباط وثيق بين التجار ومؤسسات الدولة التي أشرفت من خلال موظفيها على تنظيم التجارة الخارجية.

[1] محمد دادة، اليهود في الجزائر، المرجع السابق، ص 114.

[2] حمدان خوجة بن عثمان، المصدر السابق، ص 159.

إن حجم الصادرات والواردات بين الجزائر وجنوة يشير إلى قوة العلاقات بين الطرفين وخاصة أن جنوة كانت تفتقر إلى المواد الأولية فإعتمدت على الجزائر بدرجة كبيرة لتزويدها وتغطية النقص.

الخـــاتمـــة

الخاتمـــــة:

يتضح من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن العلاقات الجزائرية الجنوية خلال العهد العثماني الممتد من 1520م وإلى غاية نهايته سنة 1830م أي على إمتداد ثلاثة قرون من الزمن تميزت بمجموعة من الخصوصيات لعل من أبرزها نذكر:

- بعد إلتحاق الجزائر بالخلافة العثمانية سنة 1520م عرفت الجزائر وحدة إقليمية وإستقرارا وإزدهارا، بعد الضعف و التشتت، وربطت مصيرها بمصير الخلافة العثمانية.

- تمكنت الجزائر من فرض هيمنتها على منطقة الحوض المتوسط، فبالإضافة إلى موقعها وإمكانياتها الطبيعية، إستطاعت بفضل قوتها البحرية المتمثلة في أسطول من صد الهجمات المتتالية على سواحلها، و تسديد ضربات للنصاري في عقر دارهم، كما مكنها ذلك من فرض منطقها على علاقاتها بمماليك اوروبا

-رغم إرتباط الجزائر بسلطة الباب العالي إلا أنها كانت تسير علاقاتها بالمماليك الأوربية، إذ عرفت إستقلالا في تسيير سياستها الخارجية من خلال وجود تمثيل دبلوماسي أجنبي في الجزائر.

-رغم وجود علاقات دبلوماسية أبرزتها الإتفاقيات و المعاهدات مع الإمارات الإيطالية إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث صراع بحري متكرر بين الطرفين كان سببه نقض للبنود والتهرب منها أحيانا، تجسد هذا التمرد في تحالفات مع دول أوربية خاصة إسبانيا و القيام بحملات بحرية ضد السواحل الجزائرية.

-لم تكن العلاقات الجزائرية الجنوية وليدة العهد العثماني بل سبقت تسجيل وجودها بالمنطقة المغرب الأوسط منذ سنة 1260م بالموانئ التي كانت تابعة للموحدين، حيث كان تواجدها بالمنطقة بدافع توسيع نفوذها التجاري في إطار التنافس الذي كان حاصلا مع نظيرتها إمارة البندقية.

-عقدت الجزائر مجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات مع الإمارات الإيطالية منها معاهدة الجزائر مع البندقية التي سبقتها مرحلة طويلة من المفاوضات للوصول إلى عقدها، و تمحورت جل بنودها على الجانب التجاري و الامني .

-إن الإمارات الإيطالية بما فيها إمارة جنوة كانت تدفع إيتاوات سواء نقدا أوعينا مقابل السماح لها بحرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، إختلفت قيمة الإتاوات من منطقة إلى أخرى.

-تميزت العلاقات بين الجزائر وجنوة بالعداء تارة، وبالسلم تارة اخرى، تجسدت في المبادلات التجارية، وبهذا شكلت التجارة منفذ حضاري من خلال التواصل بمختلف أشكاله بين شعوب الضفتين، خاصة منطقة جنوب غرب أوروبا.

-كانت الجزائر تزخر بإمكانيات إقتصادية متنوعة مكنتها من إثراء حجم المبادلات بينها وبين جنوة التي كانت تفتقر لكثير من المواد الأولية، في حين إنحصرت واردات الجزائر من جنوة في المواد المصنعة.

-ظهرت وساطة يهودية في المبادلات التجارية بتشجيع من الحكام، ما جعلها تستحوذ على كل المعاملات التجارية فلا يمكن انكار أنها كانت المحرك الرئيس في ما يخص النشاط التجاري.

-إستحواذ اليهود على النشاطات الإقتصادية بفضل خبرتهم في ميدان التجارة سهل عليهم السيطرة على الأسواق وإحتكار السلع في الجزائر وأوروبا على حد سواء.

-إن ضعف التجارة الخارجية و نقص حجم المبادلات الذي عرفته الجزائر في القرن الثامن عشر على وجه الخصوص راجع لعدة مشاكل داخلية تمثلت في ضعف الجهاز السياسي الحاكم الذي تمثل في إنشغال بعض الدايات بالتجارة لزيادة حجم ثرواتهم إذ إهتموا فقط بمصالحهم الشخصية، معتمدين على فئة اليهود في تسيير تجارتهم، فإستغل هؤلاء اليهود الفرصة للتدخل في الشؤون السياسية، مما أدى إلى عدم الإستقرار وإنعدام الأمن المتجسد في عمليات الإغتيال للدايات والبيانات، ما جعل البلاد في حالة فوضى .

بالإضافة الى انتشار الأوبئة والأمراض الذي نتج عنه تدهورا في كافة القطاعات كما ادى إلى ظهور نقص فادح في اليد العاملة المنشطة لعملية الصناعة الحرفية لبعض السلع المحلية الموجهة للتصدير.

الملاحق

الملحق رقم (1)

خريطة البحر الابيض المتوسط[1]

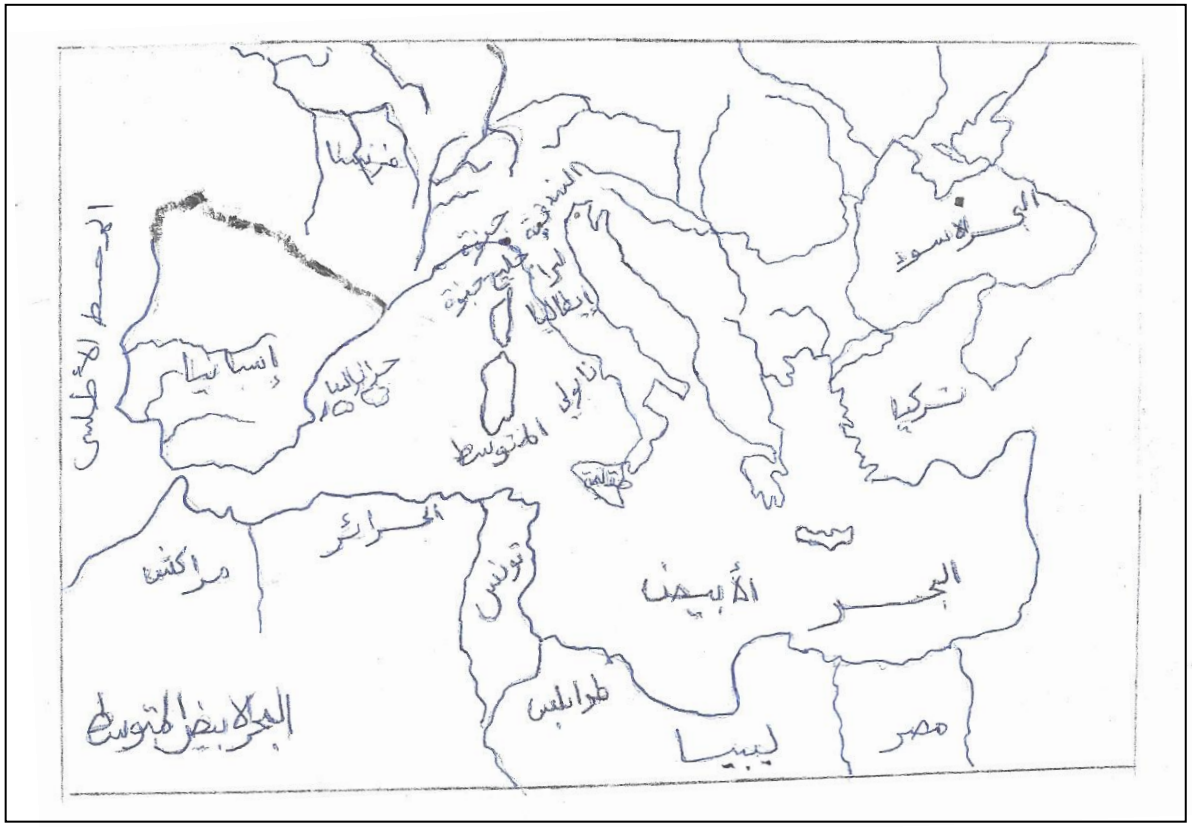

[1] محمد رفعت بك، التيارات السياسية في الحوض الابيض المتوسط، ملتزمة الطبع و النشر لجنة البيان العربي، ص 415

الملحق رقم (2)

خريطة خليج جنوة[1]

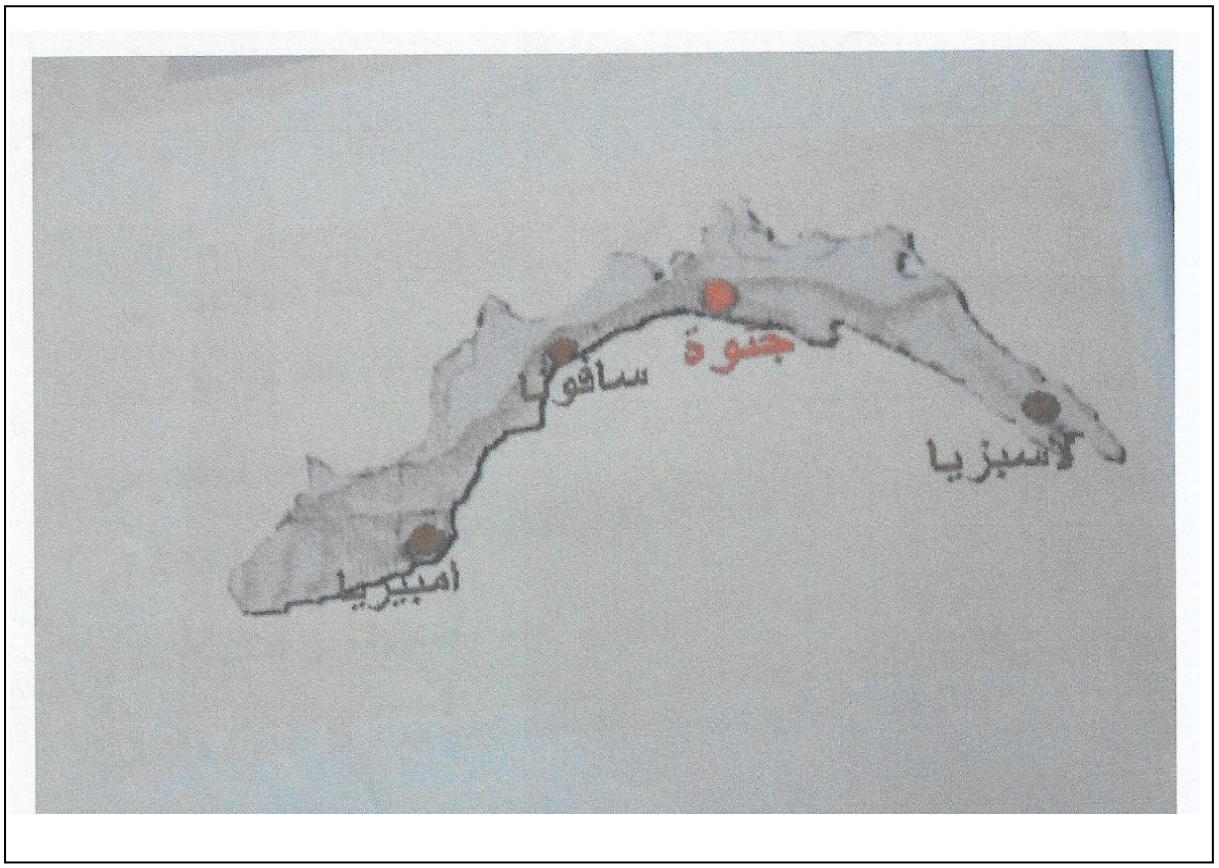

ساحل ليجوريا (المجال الجغرافي لقرمونة جنوة)

[1] رشيد باقة، المرجع السابق، ص 15

قائمـــة المصادر و المراجع

1- المصادر باللغة العربية

1. الادريسي، وصف افريقيا الشمالية و الصحراء من كتاب نزهة المشتاق، دط، الجزائر، د س.

2. ابن الاحمر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تف، تح: هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية للنضر و التوزيع، ط1، 2001

3. الاعرج السليماني ابو عبد الله، تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الامير عبد القادر عن كتاب الشماريخ، القسم الثاني، تح: حساني مختار، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر.

4. احمد باي، مذكرات احمد باي، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981م.

5. البكري ابو عبيد، في ذكر بلاد افريقيا و المغرب وهو جزء من كتاب المسالك والمماليك، المكتبة الامريكية، باريس،1993.

6. تيدينا، مذكرات تيدينا نموذجا، الجزائر في ادبيات الرحلة والاسرى، تح: عميراوي احميد، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2007.

7. خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، شركة الاصالة للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر

8. جوسون، نظام الحكم و الادارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون في اواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الامريكية ببيروت، 1942.

9. خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط2، 1982م .

10. الراشدي بن سحنون احمد بن محمد بن علي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2013م.

11. الزهار احمد شريف، مذكرات احمد شريف الزهار نقيب اشراف الجزائر 1754،تح: احمد توفيق المدني، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

12. الزياني محمد يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في اخبار مدينة وهران، تق و تع: المهدي بوعبد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، 1997م.

13. شارل وليام، مذكرات وليام شارل قنصل امريكا في الجزائر 1816.1824 تر و تح: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،دط،1982

14. شاوش الحاج محمد بن رمضان، باقة السوسان في تعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1995م.

15. شاوش بن رجب ابن المفتي حسين، تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر و علمائها، درا، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة، ط1، 2009.

16. الشويهد عبد الله، قانون اسواق مدينة الجزائر1107-1117ه/1695-1705م، تح: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006م.

17. بن ابي الضياف احمد، اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان،ج3،الدار العربية للكتاب،1999م.

18. علي المراكشي ابي محمد عبد الواحد، المعجب في تلخيص اخبار المغرب، شر: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية،ط1، بيروت، 2006م.

19. العنتري صالح، الفريدة المنسية في حالة دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على اوطانها (تاريخ قسنطينة)، تح: يحية بوعزيز، دار هومة، د ط، الجزائر، 2007م.

20. كربخال مارمول، افريقيا،ج2، تر: محمد حجي واخرون، دار المعرفة للنشر، الرباط، 1989م.

21. محمد باشا، الاستيلاء على ايالة الجزائر، تر: نعمان عزيز، دار النشر الامل، الجزائر، د ط، 2012م.

22. محمد فريد بك، تح: احسان حقي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، ط1، بيروت، 1981م.

23. ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية،تق، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 02، 1981م.

24. الناصري ابو راس الجزائري: عجائب الاسفار و لطائف الاخبار، ج 1، تح: بوركبة محمد، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية، 2011م.

25. الوزان حسن، وصف افريقيا،ج2، تر: محمد حجي، محمد اخضر، دار الغرب، بيروت،1983م.

26. ولسن ستيفن جيمس، اسرى امريكان في الجزائر (1785-1795)، تر: علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر،2008 م.

مصادر باللغة الفرنسية:

27. Braudel fernand.la mediterranée a l'epoque de philipe 2 .t 2. Paris: Ed armond collin.1990.p 152

28. Albert Devoulx. Tachriffette. Recueil de notice historique sur l'administration dans l'ancienne régonce d'Alger. Imprémerie du gouvernement.1852

29. Grammont.(H.D).histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830.édition leroux.paris.1887

30. Diego de haèdo, Topographie et Histoire Générale d'Alger, Tra de l'espagnol par Monnereau et A. Berbrugger, Imprimé a Valladolid en 1612, pp, 209-210

31. Coporal Bernard. Oran capital du beylik de l'ouest 1792-1831.ed alpha.alger.2012.

32. Masson (p) . Histoire des établissments et du commerce française dans l 'Afrique bar brisque (1560-1793) Hachette. Paris. 1930

33. Fendinand de Cussy .Reglement consulaires pineaux états maritimes D'europe de l'amérique F A.B pothaus leipzig.1851

34. 36.Venture De Paradis .Tunis et Alger aux XVII siècle. Edition sindbad. Paris. 1983.

35. Tocchie. Notes les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger Marseille.1830..

مراجع باللغة العربية:

36. ابو القاسم سعد الله، ابحاث وواراء في تاريخ الجزائر،ج2،المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع،ط2، الجزائر،1981م.

37. اشنهو عبد الحميد بن ابي زيان، دخول الاتراك العثمانيين، الجزائر، 1972م.

38. التر عزيز سامح، الاتراك العثمانيون في شمال افريقيا، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط1،بيروت،1989م.

39. ايف لاكوست واندري برنيان واخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، اطر نشأة الجزائر ومراحلها، تر: رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960م

40. بشاري لطيفة، العلاقات التجارية للمغرب الاوسط في عهد امارة بني عبد الواد من القرن السابع الى القرن العاشر هجريين(13-16م)، منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف،ط1، الجزائر، 2011م.

41. بلاح بشير، تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830-1889، دار المعرفة، ط1، الجزائر .

42. بوحوش عمار، تاريخ السياسي للجزائر من بداية و لغاية 1962،دار البصائر، الجزائر، ط3، 2008.

43. بوعزيز يحيى، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك اوروبا 1500-1830م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

44. // // ، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر،2009،

45. بلحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1979

46. الجمل شوقي عطا الله، المغرب الكبير في العصر الحديث، مكتبة انجلو، ط1، القاهرة، د س.

47. جيلالي عبد الرحمن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج 3، دار الثقافة، بيروت،1983 م.

48. درياسة يمينة، السكة الجزائرية خلال العهد العثماني، دار الحضارة، ط1، الجزائر، 2007م.

49. حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1972م

50. الهريدي صلاح أحمد، تاريخ اوروبا الحديث،ط1،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2001م.

51. حتاملة محمد عبده، التنصير القصري لمسلمي الاندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين، د ط، عمان، 1986م.

52. الحايك سيمون، ابن امية او ثورة الموريسكيون، د د ن، دط، 1996م.

53. حنيفي هلالي، اوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2008م.

54. فارس محمد خير الدين، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال، مدرسة تاريخ شمال افريقية الحديث، كلية الآداب، جامعة دمشق، ط1، 1969

55. فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء مجهولون، دار الامة للنشر، الجزائر، 1989م.

56. قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومة، الجزائر، 2010

57. // //، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م،

58. سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر الزبايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، 2000م.

59. سراج الدين اسماعيل وآخرون، عبد الرحمن ابن خلدون - البحر المتوسط في القرن الرابع عشر قيام و سقوط امبراطوريات-، مكتبة الاسكندرية، مصر،2007م.

60. سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج4، الجزائر، 1984م

61. // // ، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م .

62. // // ، دراسات اندلسية، دار المدار الاسلامي، د ط، بيروت، د س.

63. // //، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979م.

64. // //، ورقات جزائرية، دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2002.

65. شويتام ارزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800- 1830م)، دار الكتاب العربين ط1ن الجزائر، 2011م.

66. شريط عبد الله و الميلي محمد، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب ن الجزائر، 1985م.

67. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830) م، دار هومة، د ط، 2004م.

68. العسلي بسام، الجزائر و الحملات الصليبية، دار النفائس، بيروت، 1986م.

69. // // ، خير الدين بربروس، دار النفائس،ط2،بيروت، 1986م.

70. عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002م.

71. غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، د ط، 2007.

72. // // ، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م (مقاربة اجتماعية-اقتصادية)،منشورات ANEP، دط، د س ط.

73. الصلابي علي محمد، صفحات من تاريخ الاسلامي، (دولة الموحدين)، دار البيارق للنشر، عمان، 1998م.

74. الكعاك عثمان، موجز تاريخ العام للجزائر من العصر الحجري الة الاحتلال الفرنسي، تق: ابو القاسم سعد الله، ناصر الدين سيعدوني، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت،2003.

75. كوران ارجمنت، السياسة العثمانية تجاه احتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل تميمي، منشورات الجامعة التونسية.

76. كنج بولتن، الوحدة الايطالية، تر: طباشي الهاشمي، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1952م.

77. محمد رفعت بك، التيارات السياسية في الحوض الابيض المتوسط، ملتزمة الطبع و النشر لجنة البيان العربي، د س

78. محرز امين، الجزائر في عهد الاغوات (1671 - 1659)، دار البصائر للنشر و التوزيع، دط، دس، الجزائر.

79. مروش منور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1، دار القصبة للنشر، ط1، الجزائر، 2009

80. الميلي مبارك، تاريخ الجزائر القديم و الحديث، ج2، مطبعة العصر، بيروت.

81. ويلز الابن و الاخرون، جغرافية العالم الاقليمية اوروبا و الاتحاد السوفياتي، تر: حامد الطائي و اخرون،ج1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1964.

82. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها قبل 1830، دار الامة الجزائرية،ج1،ط2، 2007،الجزائر

83. ننيل الكسندر وفينا دولينا، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، تر: محمد انور ابراهيم، المجلس الاعلى للثقافة، د ط، 1999م.

مراجع باللغة الفرنسية:

84. Belhamissi moulay . Histoire de Mostaganem des origines de nos jours. histoire. alger.1976

الدوريات و المقالات

أ –المقالات باللغة العربية:

85. ابلالي اسماء، التحرشات الاسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن 10ه/16م قراءة في الدوافع و النتائج، مجلة الروافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، ع 02،2017

86. دادة محمد، جوانب من الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ليهود الجزائر في الفترة العثمانية، مجلة العصور الجديدة، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران، ع 10، 2010م.

87. حنيفي هلالي، الوفاق الاوربي وانعكاسه على الايالة الجزائر، مجلة الحوار المتوسطي، ع 13-14، ديسمبر 2016م

88. الطبي امين، لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الاوسط ايالة الجزائر في القرن العاشر هجري و السادس عشر ميلادي من خلال رحلتي الحسن ابن محمد الوزان و علي بن محمد التمغروتي، مجلة تاريخية المغربية، ع 39-40، ديسمبر،1985

89. صحراوي عبد القادر –عائشة جميلة، التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، ع 15-16،مارس 2017م.

90. عمروش نعيمة، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الاوسط، ضمن كتاب (الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما و حربا)، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط الجزائر الى نهاية العهد العثماني، جامعة الجزائر، 2009

91. عائشة غطاس، معاهدة الجزائر البندقية 18 يوليو 1763م، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ع 7، 1993م.

92. سعيود ابراهيم، القرصنة المتوسطية خلال الفترى الحديثة القرصنة الايطالية نموذجا، مجلة الواحات للبحوث والدراسات 11، سنة 2011م.

93. // // ، لمحة عن الصراع الجزائري الايطالي خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات في العلوم الانسانية، ع 7، جامعة الجزائر،2007م.

94. ناصر الدين سعيدوني، الحياة الاقتصادية بعنابة اثناء العهد العثماني، مجلة الاصالة، ع 34-35، مكتبة البعث، جوان-جويلية، الجزائر، 1976

95. سي يوسف محمد، دور قليج علي باشا باي لارباي الجزائر في معركة ليبانت1571م، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع 21، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2000م.

96. شترة خير الدين، النشاط البحري للأسطول الجزائري خلال العهد العثماني، مجموعة مقالات ضمن كتاب (الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما و حربا)، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط الجزائر الى نهاية العهد العثماني، جامعة الجزائر، 2009.

الدوريات و مقالات باللغة الفرنسية

97. Emerit Marcel. Le voyage de la condamine à Alger. R.A.N°98.1954.

المعاجم و الموسوعات:

أ* المعاجم

98. الخطيب مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات و الالقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1996م.

99. الصبان سهيل، معجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، د ط، الرياض، 2000م

100. ابن منظور، لسان العرب، مج12، دار الصادر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، دس.

101. مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، ج30، دار الهداية، دط، 1889م.

ب- الموسوعات:

102. فاخوري محمد، صلاح الدين خوادم، موسوعة وحدات القياس العربية والاسلامية.

103. العنيمي عبد الفتاح مقداد، موسوعة المغرب العربي، ج 3، مكتبة مدبولي، ط 1ن 1994م، ص 207

104. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت.

105. موسوعة المغرب العربي، ج4، مكتبة مدلي، ط1، 1994

106. يلماز اوزلتون، موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسية و العسكرية والحضارية مج1، تر: عدنان محمود سلمان، دار العربية للموسوعات، ط1، 2002م.

107. الموسوعة العربية، ج2، مؤسسة اعمال الموسوعية للنشر و التوزيع، ط2، د س

الرسائل الجامعية:

108. باقة رشيد، نشاط جنوة الصليبي في سواحل بلاد المغرب، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 2007-2008م

109. بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الاجنبية بالجزائر العثمانية 1564-1830، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2012-2013م.

110. تابليت علي، العلاقات الجزائرية الامريكية 1776-1830، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007/2006م.

111. ايت حبوش حميد، المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830) على ضوء المصادر الاوربية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بلعباس، 2008-2009م.

112. دوبالي خديجة، رسائل احمد باي الى حسين باشا 1826م-1830م دراسة وتحليل، رسالة ماجيستير في تاريخ والحضارة الاسلامية، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2005-2006م، ص 5

113. حماش خليفة ابراهيم، العلاقات بين ايالة الجزائر و الباب العالي، رسالة ماجستير في التاريخ و الاثار، القاهرة، د ط،1988م.

114. بلبراوات بن عتو، الباي محمد الكبير و مشروعه الحضاري (1759-1797)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة وهران، 2001-2002م.

115. بليل رحمونة، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض الموانئ البحر المتوسط " مرسيليا-ليفورنيا" من 1700م-1827م، رسالة لنيل شهادة الماجستير،،جامعة، وهران، 2001م-2002م.

116. بوحمشوش نعيمة، مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال القرن السادس عشر، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر،1999م.

117. دادة محمد، اليهود في الجزائر في العهد العثماني، مدكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة دمشق

118. دهان بركاهم، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789،رسالة ماجيستير في تاريخ الحديث، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة غرداية 2012 2013م.

119. الشافعي درويش، علاقات الايالة العثمانية في الغرب المتوسط مع اسبانيا خلال القرن العاشر هجري السادس عشر ميلادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، مركز الجامعي بغرداية،2011/2010

120. عطلي محمد امين، نشاط البحرية الجزائرية اواخر عهد العثماني 1792-1830م، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة خميس مليانة،2015.

121. ملحم علي بن عبد الله، القرصنة البحرية على السفن، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر،2007-2008م.

معروف غنية، قبلية مريم، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في العهد العثماني وانعكاساتها على السياسة الداخلية (1670-1830)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون،2014-2015.

فهـــرس المحتويات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ-هـ

الفصـــل التمهيـــدي: السياسة الخارجية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني 1520م-1830م.

المبحث الاول : دور البحرية في صناعة شخصية الجزائر الدولية. 08

1-الجزائر ايالة عثمانية**1520**م. 9-11

2-العوامل المساهمة في تطوير البحرية الجزائرية العثمانية. 11-13

المبحث الثاني: التمثيل الدبلوماسي في الجزائر العثمانية 14

1-خصائص التمثيل الدبلوماسي في الجزائر..... 14-15

2-دور ومهام القناصل. 15-16

3-العوامل المؤثرة على سير العلاقات الخارجية الجزائرية 16-20

الفصل الأول: العلاقات السياسية بين إيالة الجزائر والامارات الايطالية خلال العهد العثماني

المبحث الاول: الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الايطالية قبل 1520م 22

1-نبذة تاريخية عن الامارات الايطالية 22-23

2-النفوذ الجنوي في بلاد المغرب الاوسط في القرن الثالث عشر..... 23-25

3-علاقات البندقية بسواحل المغرب الاوسط منذ القرن الثالث عشر. 25-26

المبحث الثاني: الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الجزائر وجنوة خـــلال العهـــد العثمـــاني1520م-1830م. 26

1-الظروف المتحكمة في مسار العلاقات بين الجزائر و الامارات الايطالية 26-27

2-دراسة نموذجية لمعاهدة بين الجزائر البندقية..... 28-38

المبحث الثالث: الصراع السياسي بين ايالة الجزائر و الامارات الايطالية خلال العهد العثماني. 38
1-التحرشات الاسبانية على السواحل الجزائرية وبداية التدخل العثمـــاني1505م-1514م
..... 39-38
3-الحملات الجنوية على السواحل الجزائرية في القرن السادس عشر 41-39
المبحث الرابع: عوامل تأزم العلاقات بين الجزائر و الامارات الايطالية.....41
1-القرصنة 43-41
2-ارتفاع قيمة الإتاوات..... 44-43

الفصل الثاني: ميكانيزمات وبنية المبادلات التجارية بين الجزائر وجنوة

المبحث الاول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني.....46
1-الزراعة و الحرف..... 51-46
2-التجارة الداخلية و الخارجية..... 53-51
3-مشاكل التجارة الخارجية 56-53
المبحث الثاني: ميكانيزمات التبادل التجاري 56
1-الموانئ..... 58-56
2-العملات 63-58
3-الاطوال، الموازين و المكاييل..... 67-63
4-التنظيم الجمركي..... 69-67
المبحث الثالث: بنية المبادلات التجارية 69
1-الصادرات 73-69
2-الواردات 74-73

3-دور اليهود في المبادلات التجارية 78-74
الخاتمة 82-80
الملاحق..... 85-84
قائمة المصادر والمراجـــع..... 98-87
فهرس الموضوعات 102-100